الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي
المرجع: .....

ظاهرة الإعراب في كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي
تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبتين:
* شباط حسناء
* بن عويدة هدى

إشراف الدكتور:
سليم بوزيدي

السنة الجامعية: 2022/2021

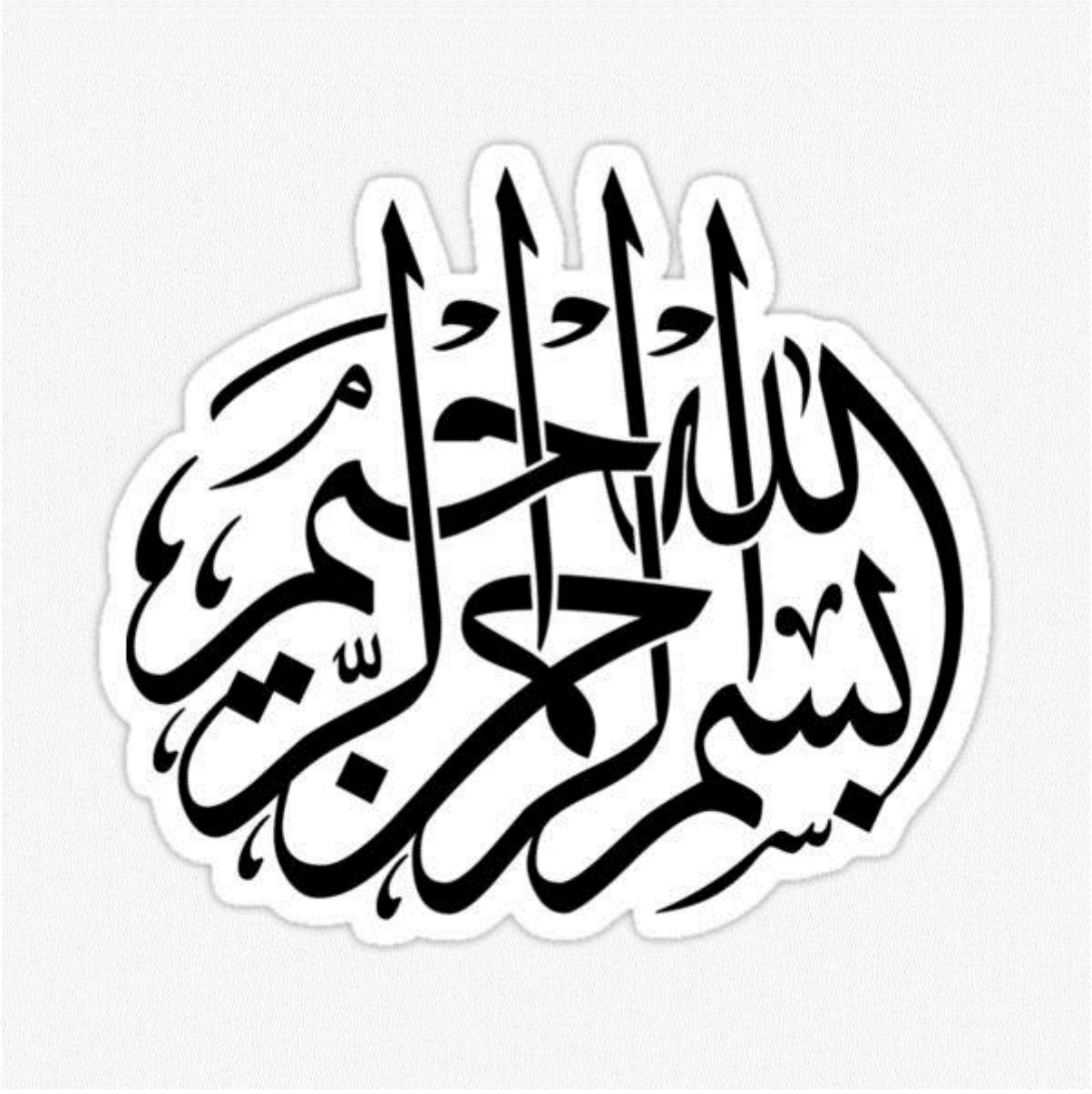
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام، الذين قدموا الكثير، باذلين بذلك جهوداً كبيرة في بناء جيل الغد، لتبعث الأمة من جديد...الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة، وفي هذه الظلمة لا يضئ إلا قنديل الذكريات...وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر الامتنان والتقدير والمحبة...

إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة...إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...إلى جميع أساتذة معهد اللغة والأدب العربي.

أما الشكر الذي من النوع الخاص أسمى عبارات وباقات التقدير والشكر والعرفان للأستاذ المشرف "سليم بو زيدي" إلى من علمنا التفاؤل والمضي قدما، إلى من وقف بجانبنا...ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذه المذكرة، وأحسن إشرافنا وتشريفنا...شرفت ونورت...

إلى حضرة سيادة مدير الجامعة، إلى جميع الإداريين وعمال قسم اللغة والأدب العربي، إلى كل الطلبة بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة-

نهدي ثمرة جهدنا هذه...وأسمى باقة تُزف بمعاني الشكر والتقدير والاحترام.

حسناء - هدى

إهداء

الحمد الله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد.

الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه، ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نور دربي.

إلى من تجرع الكأس فارغاً...ليسقيني قطرة حب...إلى من كلت أنامله ليقدم لحظة سعادة...إلى من حصد الأشواك عن دربي...ليمهد لي طريق العلم، أبي حفظك الله ورعاك.

إلى حكمتي وعلمي، إلى أدبي وجوهرة حلمي، إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل، إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله عليه أفضل السلام وأزكى التسليم، أمي الغالية حفظكِ الله ورعاكِ.

إلى عائلتي الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوتي وأخواتي، ليلى ويعقوب وهديل وعبد المجيب وعبد الوكيل وتقوى.

إلى من ساعدني من قريب وبعيد، إلى من سقط من قلمي سهوا إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل.

حسناء

إهداء

إلى التي علمتني طعم الحياة ولدعائها بنت لي جسرا أمي الغالية.

إلى الذي بنى لي درجا حافلا بالأمل وأنار لي سراج العلم، أبي العزيز.

إلى إخوتي وأخواتي اللذين أناروا لي الطريق

إلى الذي أعطانا قيمة العلم لنكون مثالا في الغد الأستاذ سليم بوزيدي.

إلى كل عائلتي صغيرها وكبيرها.

هدى

مقدمة

مقدمة:

مر النحو العربي بمراحل زمنية كثيرة، وانتقل بين العلماء من جيل إلى جيل، حتى استوى علما كاملا وقد اتسم بعدة سمات منها القياس والتعليل وتأثره في المنطق والفلسفة. كما شابته عدة علوم شخصها بعض الدارسين في أمور أبرزها كتب النحو، ومناهج النحاة، والمادة النحوية.

وقد نبه بعض النحاة قديما وحديثا على هذه العيوب ودعوا إلى تجنبها فألفوا كتبا مختصرة في النحو، ونقدوا بعض النحاة الذين سيطر على تفكيرهم المنطق والفلسفة، وفي العصر الحديث ظهرت محاولات كثيرة لتسيير النحو العربي وتخليصهم مما شابه من عيوب، فألفت كتب دعت إلى إلغاء بعض أبواب النحو ودمج بعضها الآخر بغيره من الموضوعات.

من الكتب المهمة التي ظهرت كتاب إحياء النحو (موضوع الدراسة)، الذي ألفه الأستاذ المصري إبراهيم مصطفى، الذي استهل محاولته بتوصيف الواقع تعلم النحو وتعليمِهِ في عصره، فهو يرى عوارض كثيرة تحول دون فهم النحو العربي، ومن ذلك التبرم به، الضجر بقواعده، وضيق الصدر بتحصيله، وصعوبة التمرس والإلمام بمباحثه لتعددها وتشعبها، وهذا ما دعاه إلى الاعتماد في كتابه على الحذف والإلغاء والتجديد وإعادة الترتيب أيضا.

ولكن الإشكال المطروح؛ هل قام إبراهيم مصطفى بإحياء النحو وتجديده؟ وهل وُفِق في ذلك؟ وماهي أهم القضايا التي كانت محظ دراسته؟

وتعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أسباب ذاتية: دافعيتنا إلى الخوض في المواضيع المتعلقة بعلم النحو وميلنا إليها

أسباب موضوعية: وضع دراسة وصفية تحليلة موجزة للكتاب وما قيل فيه في ظل التراكم المعرفي الذي عرفه علم النحو مند المحاولات الأولى، مرورا بسيبويه إلى غاية العصر الحديث مع إبراهيم مصطفى.

ولما كان هدفنا من عملنا هذا هو إبراز رأي إبراهيم مصطفى في ظاهرة الإعراب وما ينطلق منها من أبواب نحوية، فقد اقتضى منا الأمر التطرق لأهم موضوعاته، والإلمام بجوانبه، وكشف أهم أغوار هذا الكتاب.

وأما موضوع الدراسة فليس بجديد، فقد كانت هناك دراسات سابقة ذات علاقة بموضوع بحثنا:

أطروحة الدكتوراه:

عمار إلياس البوالصة، المنصوبات في ضوء كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى دراسة وصفية تحليله، إشراف: الدكتور محمد حسن عواد، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، 2007.

مذكرة شهادة ليسانس:

عبد الغني بلحاج، حسنة بوداود، ظريفة شرفي، دراسة وصفية وتحليله لكتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، إشراف: الدكتور عمر بورنان، كلية الآداب واللغات، 2016-2017.

وككل باحث واجهتنا عدة صعوبات أهمها: ضبط الخطة مع الشكل الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى اصطدامنا بنقص في المصادر والمراجع التي تخدم موضوع بحثنا، والدراسات التي تأثرت لاسيما أن بعض هذه المصادر لم يشر صراحة إلى إبراهيم مصطفى نفسه، بالإضافة إلى ضيق الوقت.

ولم تغفل الدراسة مصادر ومراجع القائمين على خدمة هذا الموضوع نذكر منها: كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، كتاب ظاهرة الإعراب في النحو العربي لأحمد سليمان ياقوت، وكتاب التطبيق النحوي لعبده الراجحي، وكتاب زاد الطلاب في البناء والإعراب للدكتور سميح أبو مغلي، وكتاب النحو الوافي لعباس حسن، وغيرها من أمهات الكتب النحوية.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكتاب إحياء النحو، إذ قمنا بوصف وتحليل ظاهرة الإعراب كما جاءت في الكتاب.

وقد تطلب منا هذا الاعتماد على الخطة الآتية:

مدخل نظري بعنوان ظاهرة الإعراب عند القدامى والمحدثين، كما عمدنا للإشارة إلى مسألة نحوية أخرى متمثلة في ظاهرة البناء عند بعض النحويين، ثم أرفقناها بثلاثة فصول لدراسة الكتاب في مستوياته المختلفة.

الفصل الأول: بعنوان لمحة تعريفية حول الكاتب وماهية الكتاب، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول خاص بنبذة عن حياة الكاتب إبراهيم مصطفى مع عرض ملخص الكتاب، والثاني بآراء الدارسين والنقاد حول الكتاب، والثالث عن حد النحو كما رسمه النحاة.

أما الفصل الثاني: والمعنون بوجهات البحث النحوي لإبراهيم مصطفى ومناقشتها، فقد قُسم إلى ثلاثة مباحث، جاء في الأول منها الحديث عن أصل الإعراب، أما الثاني فقد كان خاصا بمعاني علامات الإعراب والذي قسمناه هو الآخر إلى مطلبين، تحدثنا في الأول عن معاني علامات الإعراب عند القدامى، أما الثاني فقد كان مخصصا لمعاني علامات الإعراب عند المحدثين (إبراهيم مصطفى) أما المبحث الثالث فقد تم خصيصة لعلامات الإعراب، وهو الأخر مندرج أيضا تحت مطلبين، الأول خاص بعلامات الإعراب الأصلية والثاني متعلق بعلامات الإعراب الفرعية.

والفصل الثالث: الذي كان بعنوان الوظيفة البلاغية للإعراب والتوابع عند إبراهيم مصطفى، وقسمناه إلى ثلاثة مباحث، جاء في الأول منه الحديث عن الوظيفة البلاغية للإعراب في بيان المعاني، أما الثاني فقد كان خاصا بالتوابع عند إبراهيم مصطفى، والثالث تطرقنا فيه إلى مواضع أجاز فيه النحاة وجهين من الإعراب.

وفي الأخير ختمنا بحثنا هذا المتواضع والبسيط فكان مَعرَضاً ومجمَعاً لأهم النتائج المتوصل إليها في خواتم الفصول.

ولسنا بهذه الدراسة ممن يدعي الاستقصاء بجميع جوانب الموضوع، فلربما طرقنا باب وأهملنا أبواب، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فهذا تقصيرنا.

وإذا كان لابد من الإقرار بالفضل لأهل العقل والتنويه بذويه فإننا نخص بالذكر والشكر الجزيل أستاذنا الفاضل المشرف سليم بوزيدي، الذي مالقينا منه إلا سعة صدر وتسيير شأن الدراسة، والشكر موصول أيضا إلى أساتذتنا الأفاضل بقسم اللغة والأدب العربي، وجميع أعضاء لجنة المناقشة وكل من أسهم في إنجاز هذا البحث.

مدخل

ظاهرة الإعراب عند القدامى والمحدثين

مازلنا نسمع عن دعوة تجديد النحو، وتيسيره من أولئك القائمين على خدمة اللغة من علماء النحو والباحثين للأجل تخليص النحو مما علق به طيلة عصور من الزمن، وقد عبر الدكتور سليمان ياقوت عن هذه الدعوة بقوله:

«اختلف العلماء منذ القدم في نشأة اللغة، فمنهم من قال بأنها توقيفية بمعنى أنها منزلة من عند الله سبحانه وتعالى، وأن ليس الإنسان فضل في إيجادها، وآخرون قالوا إنها وضعية، أي من وضع الإنسان وضعها لنفسه لتفي بمطالبه الاجتماعية، وانبرى كل فريق للدفاع عن رأيه بتقديم الأدلة والبراهين، وتباروا في ذلك وتعددت الأبحاث في هذا المجال حتى يحق لنا أن نقول أن هذا الموضوع قد قُتل بحثًا وتمحيصا، بل إن من العلماء من عد البحث في نشأة اللغة أمرا من الأمور الميتافيزيقية، وأنه من المستحسن الانصراف عن ذلك مثل تلك الأبحاث». [1]

في مقابل ذلك نجد العرب افتخرت منذ القدم بلسانها وبيانها، كما فخرت بأصولها وأنسابها، كأنما أدركت بسليقتها الصلة الوثيقة بين الجانبين فلما شرفت العربية بنزول القرآن الكريم، أصبح الاعتزاز منوطا بتلك الكرامة الإلهية، وباعثا لدراستها لفهم آيات الذكر الحكيم، وإدراك أسرار البلاغة فيها، وفهم الأحاديث النبوية وعمق دلالتها في أحكام الشريعة وفي آداب السلوك وحكمة الحياة وقيمتها.

وتتجلى في آيات القرآن الكريم مكانة اللغة العربية وسعتها وثباتها، فقد ذكرت عدة آيات أنه قرآن عربي «إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تتقون» سورة يونس-3-.

«فدخل فيه الناس أفواجا وأقبلوا إليه إرسالا بمعنى أن المسار العربي بدأ بنزول القرآن الكريم حين وقف العرب مبهورين بروعة النسخ وإتلاف الكلم، توقفوا عند ألفاظ أشكلت عليهم لم يتكهنوا أمرها هيبة ووقار لهذا التنزيل، إذ يمكن القول أن بدور نشأة الدراسات اللغوية عند العرب تعود إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم». [2]

---

[1] – أحمد سليمان ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، (ط1)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ج1، ص3.

[2] – محمد بن الحسن الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، (ط2)، دار المعارف، 1984، ج1، ص2.

«توسعت بعد ذلك ظاهرة البحث اللغوي في عصر التابعين، وانفصل التفسير اللغوي عن التفسير المتعلق بالمسائل الدينية، ويشمل البحث في اللغة من جميع جوانبها، وجمع الشعر وما أُثِرَ عن العرب، وبدأت مرحلة جمع اللغة ووضع القواعد العربية ويكاد يكون القرن الثاني للهجري بداية النشاط الفعلي لجمع اللغة، ووضع قواعد العربية والتأليف فيها، ذلك أن دخول الكثير من غير العرب في دين الإسلام أحدث ما يسمى باللحن ففشا الفساد في اللغة العربية فتفطن لذلك من نافر بطباعه سوء إفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب». [1]

من خلال قولنا هذا نصل إلى أن هذا ما دعاهم إلى إنشاء ما يعرف بالنحو، «وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناءً، وموضوعه الكلمات الإعرابية، لأنه يبحث فيه عن العوارض اللاحقة لها من حيث الإعراب والبناء. غايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله. وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه». [2]

ولما استقرت العلوم العربية أخد العلماء يبحثون عن الأصل والفرع، عن الثابت والمتغير، فانتهوا الى ان أصل الكلم البناء والحركات الإعرابية، طارئة على الأسماء لإزالة الإبهام الذي قد يحصل في بعض المقامات.

والحديث عن المسائل النحوية الأولى يفرض علينا منهجيا الابتداء بالحديث عن أولى المسائل التي شغلت الطرح اللغوي، وهي مسألة الإعراب.

«فالإعراب ظاهرة تمثل قمة التطور اللغوي عند الإنسان، وليست مصاحبة لنشأة اللغة، ذلك لأن الإعراب لا يجئ إلا مع الجمل، على أنه لم يجئ دفعة واحدة، ومثله في ذلك مثل أي علم أو مجال حضاري آخر كذلك فإن أحكام الإعراب تكونت بالتدريج تبعا للرقي الاجتماعي والحضاري للأمم». [3]

---

[1] – محمد بن الحسن الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، (ط2)، دار المعارف، 1984، ج1، ص3.

[2] – جمال الدين ابي علي عبد الله بن أحمد الفاكهي: الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، (د ط)، دار الكتب العلمية، 1971، بيروت، لبنان، ص12.

[3] – أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص3–4.

أي أن نشأة الإعراب جاءت بعد نشأة اللغة وبلوغ كمالها والمتمثلة في تكوين الجمل التي هي مجال الإعراب، ولم ينشأ دفعة واحدة بل تكونت أحكامه بالتدريج شأنه في ذلك شأن أي علم آخر.

وكان محظ اهتمام كل من علماء النحو والعربية، فقد قدموا تعاريف كثيرة جلها يدور في فلك واحد. فقد جاء في كتاب النحو الوافي: «أن الإعراب هو تغيير العلامات التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه وما يقضيه كل عامل». [1]

ولا نتوقف بتعريف الإعراب هنا، بل نتقدم إلى طرحه عند القدامى والمحدثين.

أ-عند القدامى:

اتفق علماء اللغة والنحو على أن للغة العربية خصائص تتماز بها عن غيرها من لغات العالم؛ ومنها خاصية الإعراب وقد شكل ذلك بديهية لدى النحاة، وفي هذا يقول صبحي صالح: «لم يَرْتَبْ أحد من اللغويين القدامى في أن الإعراب من خصائص العربية، بل من أشد هذه الخصائص وضوحا، وأن مراعاته في الكلام هي الفارق الوحيد بين المعاني المتكافئة، ولقد عبروا عن هذه الظاهرة بأساليب متنوعة تنطلق جميعا بحقيقة واحدة» [2]؛ حيث يميز السامع بين المعاني المتشابهة عن طريق الإعراب وحركاته المعروفة.

من بين هذه الآراء نجد:

د- سيبويه (أبو بشر بن عمر وين عثمان بن قنبر ت180هـ):

الذي أشار إلى الإعراب على أنه: «يجري ثمانية مجاري على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظَ ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف». [3]

---

[1] – عباس حسن: النحو الوافي، (ط3)، دار المعارف، القاهرة، مصر، ج1، (د ت)، ص74.

[2] – صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، (ط3)، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 2009، ص117-118.

[3] – عمر بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، 1999، ص13.

2- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت337هـ):

«والإعراب أصله البيان، ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها أعرابا، أي بيانا والإعراب الحركات المبنية عن معاني اللغة». [1]

3- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني ت392هـ):

«الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، الا ترى أنك إذ سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحد لا ستبهم أحدهما من صاحبه.

فإن قلت: فقد تقول ضرب يحى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا وكذلك نحوه قيل: إذ اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير». [2]

ويعني في اصطلاح ابن جني أن الإعراب هو التغيير اللاحق أواخر الأسماء والأفعال، من رفع ونصب وجر وجزم بسبب تغير العوامل الداخلة عليه لفظا وتقديرا.

4- ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء بن علي ت 643هـ):

«والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت ضرب زيد عمرو بالسكون من غير الإعراب لم يعمل الفاعل من المفعول، ولو

---

[1] – أبو القاسم الزجاجي : الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، (ط3) ، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1979، ص91.

[2] – ابن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ج1)، 2001، ص88.

اقتصر في البيان على حفظ المرتبة، فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب». [1]

5- السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ت911هـ):

«أختلف في حقيقة الإعراب فذهب قوم إلى أن الإعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف، وذهب قوم إلى أن الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق». [2]

- أي أنه برأيه هذا يعلم بفساد من جعل الإعراب تغييرا وقد حدد من ذلك وجهين:

الأول: أن ما يلزم وجها واحدا من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير، وعلى الوجه الذي لازمه تغيير.

والثاني: أن الإعراب تجدد في حالة التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا إليه من السكون الذي كان قبل التركيب.

يفهم من آراء المعجمين القدامى أنهم اكتشفوا الصلة بين العرب والإعراب، الأمر الذي يشير أن قضية ارتباط الإعراب باللسان العربي والعرب قضية معروفة وتساق مساق المسلمات عند اللغويين الذين يعتد بآرائهم ونظرياتهم.

ب-عند المحدثين:

خالف المحدثون من اللغويين والنحاة الرأي الأول الذي يرى أن الإعراب ركن أساسي للغة العربية، ويعبر عن هذا الاختلاف عامر السامرائي في هذا النص: «أما عند الباحثون المحدثون فمنهم من ذهب إلى أن الإعراب طارئ على اللغة العربية وهو من وضع النحاة، والبعض الآخر ذهب إلى أن الإعراب لم يكن يراعي إلا لغة الآداب» [3]؛ حيث أسند مسألة الإعراب إلى وضع واجتهاد النحاة من جهة، ولا يراعي إلا لغة الآداب.

فقد اختلفت التعاريف لكن جلها تدور حول مفهوم واحد وهو:

---

[1] – ابن يعيش: شرح المفصل، (د ط)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (ج1)، (د ت)، ص72.

[2] – جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة، (د ط)، دار الجيل، بيروت، (ج2)، (د ت)، ص33-35.

[3] – عامر السامرائي: آراء في العربية، (د ط)، مطبعة الإرشاد، بغداد، (د ت)، ص68-71.

1) المفهوم الأول لأبي البقاء العكبري يقول فيه أن: "الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك". [1]

2) والمفهوم الثاني لعباس حسن في قوله: فالإعراب: هو تغيير العلامة التي في آخر اللفظ، بسبب تغير العوامل الداخلة عليه. [2]

3) أما الثالث لعبد الهادي فضلي بقوله: هو تغيير علامة آخر الكلمة إلى أخرى بسبب تغيير العوامل الداخلة عليه. [3]

4) والرابع خاص لمحمد مغالسة فيقول: الإعراب تغير حركة آخر الكلمة من رفع ونصب وجر، وفق تغير موقعها من الإعراب مثل: طلع الهلال، شاهد الناس الهلال، فرح الناس بالهلال.[4]

5) والمفهوم الخامس لعبده الراجحي إذ يرى: أن الإعراب هو العلامة التي تقع في آخر الكلمة وتحدد موقعها من الجملة أي تحدد وظيفتها فيها، وهذه العلامة لابد أن يتسبب فيها عامل معين ولما كان موقع الكلمة يتغير حسب المعنى المراد، كما تتغير العوامل، فإن علامة الإعراب تتغير كذلك. [5]

يفهم من آراء المحدثين أنهم قد وعوا أكثر من سابقيهم ظاهرة الإعراب بفعل تقادم الزمن وتغير الألسنة، غير أنهم لم يجدوا في الأعم الأعظم من بحوثهم بدائل عن الإعراب او عن العلة والعامل والتقدير، إلا فيمن رأى ضرورة التسيير على أساس إعادة صياغة القواعد بطرق أكثر سهولة ويسر من دون الخوض في التعليلات او التقدير، مع إدراكهم حيوية هذا النحو ومرونته.

---

[1] – أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد حير حلواني، (ط 1)، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، 1992، ص93.

[2] – عباس حسن: النحو الوافي، ص46.

[3] – عبد الهادي فضلي: مختصر النحو، (ط7)، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1980، ص22.

[4] – محمد حي مغالسة: النحو الشافي، (ط3)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997، ص27.

[5] – عبده الراجحي: التطبيق النحوي، (ط2)، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص18.

وخلاصة القول أن الإعراب هو التغير الذي يعتري آخر الكلمات تبعا لتغير موقع الكلمة في الإعراب، وذلك بسبب تغير العوامل الداخلة عليه، وما يقتضي كل عامل.

على الرغم من اعتنائنا بأحد المسائل النحوية والمتمثلة في ظاهرة الإعراب التي كانت محض بحثنا إلى أننا لم نكتفي بذلك وعمدنا أيضا للإشارة إلى مسألة نحوية أخرى المتمثلة في ظاهرة البناء.

ليس من صميم بحثنا الحديث عن المعنى اللغوي لكلمة بناء إذ يمكن الرجوع في ذلك إلى المعاجم المختصة، ولكن ما يهمنا هو اعتناء النحاة بالبناء.

فقد أشار سيبويه إلى تعريف البناء بقوله: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار للأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ويبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك العوامل». [1]

يعني سيبويه أن البناء هو أن تكون حركة الحرف الأخيرة ثابتة، لا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها ولا تتأثر كذلك بالموقع الذي تقع فيه.

أما المبرد (285هـ): فلم يقدم في حديثه عن البناء حدا له لكنه تحدث عن المبني وفرق بين علامات الإعراب وعلامات البناء.

ونجد ابن سراج في ذات السياق ذهب إلى تعريف البناء وذلك في قوله: «البناء خلاف الإعراب، وهو ألا يختلف الآخر اختلاف العامل». [2]

أي أن البناء ليس هو الإعراب بل يختلفان عن بعضهما البعض.

أما الزمخشري فقد عرفه بقوله: «هو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكن له بوجه قريب أو بعيد». [3]

---

[1] – عبد الله الدايل: البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب، (ط1)، مكتبة الرشد الرياض، 1990، ص16.

[2] – علي الفارس: الإيضاح العضدي، (ط1)، دار التأليف، مصر، 1969، ص15.

[3] – محمود بن عمر الزمخشري: المفصل في علم العربية، (ط1)، دار عمار للنشر والتوزيع، 2004، ص126.

وهذا يعني أن المراد مناسبة الحرف أو فعل أمر فإنه لا تمكن لها بوجه بخلاف الأسماء المبنية فإن لها تمكنًا في الأصل، يكون قريبا فيما بنى على حركة وبعيدا فيما بنى على السكون.

من خلال هذا نتوصل إلى أن كلهم متفقون على أن البناء هو لزوم آخر الكلمة سكونا أو حركة من غير عامل.

إلا أن هناك إضافات أضافها بعض النحاة مثل، ابن المعطي زاد في تعريفه عدم الاعتلال فقال: «لزوم أواخر الكلم سكونا من غير عامل ولاعتلال». [1]

إذن يمكن القول بأن البناء قسيم الإعراب وهما أهم ظاهرتين في النحو العربي أضف إلى ذلك أن الإعراب حظي بدراسات مستقلة عديدة في حين لم يكتب لظاهرة البناء دراسات مستقلة وافية.

[1] – ابن المعطي: الفصول الخمسون، (د ط)، القاهرة، 1977، (ج1)، ص154.

الفصل الأول

لمحة تعريفية حول الكاتب وماهية الكتاب

المبحث الأول: نبذة عن حياة الكاتب إبراهيم مصطفى مع عرض ملخص الكتاب

المبحث الثاني: آراء الدارسين والنقاد حول الكتاب

المبحث الثالث: حد النحو كما رسمه النحاة

المبحث الأول: نبذة عن حياة الكاتب إبراهيم مصطفى مع عرض ملخص الكتاب

أ-السيرة الذاتية للكاتب:

إبراهيم مصطفى عالمٌ لغوي مصري، وعضوُ مجْمَع اللغة العربية بالقاهرة. ولد الأستاذ إبراهيم مصطفى سنة (1888م) بالقاهرة، وتلقى في طفولته تعليما دينيا تقليديا، ولما أتم حفظ القرآن الكريم وجوَّدهُ انتظم في التعليم الديني المتاح في عصره، حيث التحق بالأزهر الشريف، ثم التحق بدار العلوم العليا وتخرج فيها حاملا درجتها الجامعية التي كانت تسمى في ذلك الوقت بالديبلوم، وكان تخرجه في سن مبكرة جدًّا (1910م).

وقد شغف مصطفى منذ صغره بالنحو وعلوم اللغة وأظهر فيه نبوغًا وتفوقًا، حتى أن أستاذه سلطان بك محمد أطلق عليه لقب (سيبويه الصغير)، وذلك لأنه كان الأكثر حفظا بين زملائه لمتون اللغة وفن التجويد وعلم القراءات، كما كان دائم البحث في كتب النحو والصرف ليطلع على المسائل النادرة فيه.

عمل إبراهيم مصطفى بعد تخرجه مدرسا بمدارس «الجمعية الخيرية الإسلامية»، حتى أصبح ناضرا لها ومفتشا بالتربية والتعليم بعد ذلك، وفي (1927) اختير مُدرسا للغة العربية بكلية الآداب بالجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن)، وكان اختياره بمثابة إضافة قيمة إلى التنوع الفكري الذي ضمه القسم، وتدرج في المناصب حتى أصبح أستاذًا للنحو، وعند إنشاء كلية الأداب بجامعة الإسكندرية عمل هناك أستاذا للأدب، ورئيسا لقسم اللغة العربية حتى وصل ادرجة وكيل الكلية.

وفي سنة (1947) عاد الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى كلية دار العلوم أستاذًا لكرسي النحو والصرف والعروض، فكانت كليته التي تخرج فيها ثالث كلية يتولى الأستاذية فيها بعد كليتي آداب القاهرة وآداب الإسكندرية. وفي العام نفسه انتُخب عميدا للكلية إلى أن أحيل إلى المعاش في سنة (1948)، لكن صدر قرار باستبقائه سنة أخرى، ثم ثلاث سنوات أخرى، وعاد أيضا عميدا للكلية كما كان، وهكذا أتيح له أن يختم حياته الأكاديمية بأن يتولى عمادة الكلية التي كان قد تخرج فيها ولم يعمل فيها أستاذا إلا في عامه الستين.

اهتم الأستاذ إبراهيم مصطفى بتبسيط النحو وتخليص قواعده من الصعوبات وعلل النحاة، فأحدث ثورة في اللغة بوضعه كتاب {إحياء النحو}، التي انتَقَد فيه بعض المسائل العلمية التي جعلت من النحو العربي عِلمًا يهتمُّ بضبط الكلمة وإعرابها فقط، ممَّا ضيَّق من حدوده الواسعة وقصر غاياته، فخرج مصطفى بآراء جديدة تهدف إلى تبسيط النظريات والقواعد اللغوية؛ حيث قابلها البعض بالترحاب، في حين قابلها البعض الآخر بالهجوم العنيف؛ ليغير كتابه كثيرا في حقل الدراسات اللغوية العربية ويفتح المجال أمام المزيد من أطروحات التبسيط و التيسير اللغوي.

حيث روى زميل دراسته {الأستاذ زكي المهندس} أنه زامله الدراسة خمس سنوات كوامل، في فصل واحد، وأنه كان أجود زملائه حفظا لمتون اللغة، وفن التجويد وعلم القراءات: «وأشدنا شغفا بالبحث في كتب النحو والصرف، وأكثر إلماما بنصوصها وشواهدها وشروحها وحواشيها، فما من مسألة لغوية عويصة عرض لها الأساتذة إلا كان له فيها جولة تنم عن اطلاع واسع، وذكاء ملحوظ».

وقال عنه المرحوم الدكتور أحمد أمين يوم استقباله: «والحق أن ملكات إبراهيم مصطفى لم تقتصر على النحو والصرف فهو إلى جانب ذلك أديب ممتاز جيد الأسلوب، واسع الخيال، يضع القصة القصيرة فيجيدها، وتعرضُ لهُ الفكرة فيولدها».

وقد صوره صديقه الأستاذ أحمد حسن الزيات، في رثائه له لشخصيته تصويرا بديعا: «لم يكن إبراهيم مصطفى علمًا على شخص، وإنما كان علمًا على ثروة. كان ثروة ضخمة من علوم القرآن، وفنون اللسان، تجمعت بالحفظ والدرس والتحصيل والتمحيص والدأب والصبر والإيمان، في خمس وسبعين سنة، من يوم مولده الى يوم وفاته... كان من أثر اعتداده برأيه انعتاقه من عبودية النص، وانطلاقه من إسار التقليد، فهو في الدين مجتهد، وفي اللغة مطور، وفي النحو متحرر». [1]

---

[1] – محمد الجوادي (2020/3/6): إبراهيم مصطفى.. سيبويه الجديد الذي دعا إلى إحياء النحو، تم الاطلاع عليه في 2022/4/25، (نسخة إلكترونية)، رابط الموقع:

https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/6/إبراهيم-مصطفى-سيبويه-الجديد-الذي-دعا

أيضا كان أديبا وكاتبا وكان من هواة القصة القصيرة، وكان واسع الثقافة، كما كان من الذين عرفوا بالانفتاح على المجتمع الثقافي، ومن الطريف أنه رغم إستياذته المشهورة في النحو كان هو الذي ألقى كلمة المجتمع في تقديم الكتابين الفائزين في مسابقة الأدب التي عقدها مجمع اللغة العربية، في أحد الأعوام.

من آثاره: إحياء النحو، تحرير النحو العربي (بالاشتراك)، ووضع القواعد المقررة على طلبة المدارس الإعدادية.

من بحوثه: في أُصول النحو، رأي في تحديد العصر الجاهلي، المؤنث المجازي، مذاهب الإعراب، فن منكور من الأدب الجاهلي. [1]

توفِّي في عام1962م بعد حياةٍ حافلةٍ بالعطاء الأكاديمي والأدبي، ورثاه الكثير من الزملاء والأدباء الكبار ك "طه حسين" والأديب " أحمد حسن الزيات".

ب-عرض ملخص الكتاب

يعد كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى من أهم الكتب التي صدرت في النصف الأول من القرن الماضي، من حيث تأثيرها في الفكر اللساني العربي الحديث، إذ ظهر هذا الكتاب عام 1987، بعد موجة من الانتقادات ظهرت في العصر الحديث لمنهج النحاة القدماء في رسم النحو، وهو أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية.

فكتاب "إحياء النحو" هو نتاج بحث طويل، أمضى فيه سبع سنين دأبا وهو يغوص في أعماق النحو وفي مصادره، إذ يقع الكتاب في مئة وسبعة وتسعين صفحة من القطع العادي، وقُسم إلى تسعة عناوين كبيرة تحتوي بذاتها عناوين فرعية.

---

[1] – محمد الجوادي (2020/3/6)، إبراهيم مصطفى.. سيبويه الجديد الذي دعا إلى إحياء النحو، تم الاطلاع عليه في 2022/4/25، (نسخة إلكترونية)، رابط الموقع:

https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/6/إبراهيم-مصطفى-سيبويه-الجديد-الذي-دعا

وقد قدم له الدكتور (طه حسين) ونوه في مقدمته التي لا تتجاوز ست صفحات مبالغا بشأن الكتاب وأثره، وذكر أن تسمية الكتاب (إحياء النحو) إنما جاءت بإشارة من عنده، وأنه يتصور إحياء النحو على وجهين أحدهما أن يقربه النحويون من العقل الحديث، ليفهمه ويسيغه ويتمثله ويجري عليه تفكيره إذا فكر، ولسانه إذا تكلم، وقلمه إذا كتب، والآخر أن تشيع فيه هذه القوة التي تحبب إلى النفوس درسه ومناقشة مسائله والجدل في أصوله وفروعه وتضطرَّ الناس إلى أن يُعنُوا به بعد أن أهملوه، ويخوضوا فيه بعد أن أعرضوا عنه، ثم ذكر أن الأستاذ إبراهيم مصطفى قد وُفِّق إلى إحياء النحو على هذين الوجهين.

وقد حدد المؤلّف غرضه من هذه المحاولة بقوله: "أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربيّة، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها". [1]

ولعل المحور الرئيس الذي تدور حوله أبحاث الكتاب، ومنه تنبثق الأفكار التجديدية فيه هو" أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معاني...مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم"[2]

وقد قسم الكتاب إلى موضوعات تسبقها مقدمتان وتتبعها خاتمة، أما المقدمتان فالأولى لطه حسين، وقد تكلمنا عنها، والأخرى للمؤلف، أما الموضوعات فكانت على النحو الآتي:

- حد النحو كما رسمه النحاة؛
- وجهات البحث النحوي؛
- أصل الإعراب؛
- معاني الإعراب؛
- الضمة علم الإسناد؛
- الكسرة علم إضافة؛

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، (د ط)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1938، ص، ب.

[2] – المصدر نفسه، ص 49.

- الفتحة ليست علامة إعراب؛
- الأصل في المبنى أن يسكنا؛
- العلامات الفرعية للإعراب؛
- التوابع؛
- تكملة البحث في مواضع أجاز النحاة فيها وجهين من الإعراب؛
- الصرف.

وفي خاتمة كتابه ذكر المؤلف أنه قدم للقارئ فكرته في النحو وفي إعراب الاسم، وأكد أن إرسال هذا البحث خاصا بإعراب الاسم، وكان يرجو نقد الناقدين وبحث الباحثين حتى يُنتفع به؛ "ولأن إعراب الاسم يقوم منفردا مستقلا في بحثه وبيانه عن إعراب الفعل، ولأني أرجو أن أجد من نقد الناقدين...وأعرضه عن بعد". وقال بأن نظرية العامل أنها " لن تجد هذه النظرية من بعد، سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة"؛ كما يرى أن "تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة". [1]

فهنا يعود د. إبراهيم مصطفى ويؤكد ضرورة التخلص من نظرية العامل في النحو العربي لاستقامة سبيله.

المبحث الثاني: تقييم محاولة إبراهيم مصطفى في إحياء النحو

اختلفت آراء الدارسين والنقاد حول الكتاب بين التأييد والإشادة بهذا العمل وبين المعارضة والنقد.

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص193-195.

د- أحمد عبد الستار الجواري

يعد عبد الستار الجواري من المؤيدين لإبراهيم مصطفى. فقد كان يؤكد دائما ريادة المؤلف في حركة التجديد والتيسير. إذ ذكر في مقدمة كتابة "نحو التسيير" أنه ألفه «مستهديا بمن فتح أبواب هذه الدراسة الحديثة وهو إبراهيم مصطفى». [1]

وقال في موضع آخر: «وبيانا للحقيقة نقرر أن الجهد الأصيل في هذا الباب يقوم على إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى فهو الذي فتح مغاليق هذا الباب الذي أنار للأذهان سبيل الخوض فيه». [2]

ب- علي مزهر الياسري:

يلتمس على الياسر العذر لإبراهيم مصطفى ويمتدح الهدف الذي ذكره في مقدمة "إحياء النحو فيقول: «وهو هدف جليل وغاية طيبة لا يتصدى إليها إلا العلماء، ومحاولة كهذه لابد أن تخطئ وتصيب لأن العمل كبير وواسع، وشعابه مسالكها وعرة». [3]

ج- محمد أحمد عرفة:

لقد ألف أحمد عرفة كتابا خصصه لدراسة ونقد هذه المحاولة عنونه ب "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" إذ طرح القضايا النحوية الموجودة في كتاب "إحياء النحو" بأسلوب مفصل دقيق ورد نقدي متعدد الجوانب والمصادر قصد الوقوف على أحكام تقييمية موضوعية لهذا الكتاب فيقول: «قرأت له كتاب إحياء النحو فعرفت منه وأنكرت. وما أنكرت أكثر مما عرفت، فقد أنكرت منه أنه نحل النحاة مذاهب لم يقولوها، ونقدها وأبان خلطها

---

[1] – أحمد عبد الستار الجواري : نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، (ط2) ، مطبعة المجمع العلمي العراقي. بغداد، 1404-1984م، -(ج1)، ص7-8.

[2] – المرجع نفسه، ص23.

[3] – علي مزهر الياسري : الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، (ط1) ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 1423هـ-2003م، ص401.

وأنكرت منه أنه قعّد قواعد في العربية لو أخذ الناس بها لغيرت من روح العربية، ولأفضى ذلك لفهم كتاب الله وسنة رسوله على غير وجههما».[1]

د- عبد الوارث مبروك سعيد:

تعرض هذا الدارس في مُؤلَفهِ إلى مختلف المحاولات التيسيرية في النحو العربي. ورتبها ترتيبا تاريخيا من القديمة إلى الحديثة، مصنفا الحديثة إلى محاولات فردية وجماعية، وجزئية وشمولية، فكانت رؤيته لكتاب «إحياء النحو» رؤية موضوعية مؤسسة على نقد بناء. ففي رأيه أن أهم ما ساهم به هذا الكتاب في مجال إصلاح وتيسير النحو ليس هو ما قدمه من نظرات حول نظرية العامل وصلة الإعراب بالمعنى وغيرهما من القضايا، وإن كان له في بعضها فضل وضوح العرض واستقصاء البحث والجدية فيه، وإنما أهم مساهماته هي أنه بما اتسم من جرأة في تناول قضايا النحو ومناهج النحاة قد نفض عن النحو الهيبة والقدسية اللتين أُضِيفتَا عليه زمنا طويلا». [2]

هـ- عز الدين مجدوب:

يقف عز الدين مجدوب موقف الرافض الناقد لبعض مقولات إبراهيم مصطفى. سواء تعلق ذلك بمنهجه أو بآرائه النحوية أو بفهمه الخاطئ لمقولات النحاة القدامى إذ يقول: «إن عدم تمييز إبراهيم مصطفى بين اللسان والكلام يتمثل في مطالبة النحاة العرب الجمع بين دراسة الأساليب وعلم المعاني. وبين نظرية الإعراب دون أن ينتبه إلى فائدة الفصل الذي أقامه النحاة العرب، والذي مكنهم من حصر مجال دراستهم وجمع معطيات متجانسة حسب وجهة نظر محددة، ودون أن يقترح إطارا نظريا أفضل يسمح بتوسع مادة الوقائع المدروسة مع الحفاظ على التناسق النظري الموجود في الإطار النظري الأقل طموحا». [3]

---

[1] – محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، (ط1) ، مطبعة السعادة، القاهرة. 2011م، ص10.

[2] – عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، (ط1) ، دار العالم، الكويت، 1406هـ-1995م، ص111.

[3] –عز الدين مجدوب: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، (ط1)، دار محمد علي الحامي، تونس، 1998، ج1، ص19.

هذه أهم الآراء النقدية لكتاب «إحياء النحو» والتي تنوعت بين مؤيد ومعارض وبين الثناء على هذا العمل اللغوي بحكم السبق في تيسير النحو وتبسيط بعض الأبواب النحوية الغامضة وتقليصها. وبين معارض لمنهج الكتاب وتغليط المؤلف لعلماء النحو القدامى في بعض آرائهم النحوية.

المبحث الثالث: حد النحو كما رسمه النحاة

لقد نشأ النحو نشأة بسيطة على يد جماعة من النحويين أشهرهم أبو أسود الدؤلي(69هـ)، الذي يُرجَحُ أنه أول من وضع النحو بأمر من الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وجاءت محاولته هذه لتهذيب الألسنية، أي صون اللسان عن الخطأ، وما تفشى من لحن في اللسان العربي، وليس من الصواب البتة أن تُعزى نشأة النحو العربي إلى أصول أجنبية، كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين، وذلك أن طبيعة الأمور في تطورها عبر الزمان والمكان ترشدنا إلى أن نشأة النحو كانت عربية كنشأة العلوم الأخرى في ظل الملة الإسلامية.

ومن هنا شعر علماء النحو بأهمية النحو في الدراسات اللغوية، فقد ذكر إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو في تحديدهم لعلم النحو أنه: «أنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناءً، فيقصرون بحثه، على الحروف الأخيرة من الكلمة؛ بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب والبناء، ثم هم لا يعنون كثيرا بالبناء ولا يطيلون البحث في أحكامه، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله». [1]

بمعنى أنهم قصروا النحو على تعرف الحرف الأخير بل على خاصة من خواصه وهي البناء والإعراب، ويرى أن في ذلك تضييقا لدائرة البحث النحوي فذهب إلى توسيع مفهوم النحو ومباحثه إلى حدود لم يقصدها النحاة وأنه يريد بالنحو أن يتضمن مباحث (علم المعاني)، فيقول: «فإن النحو –كما نرى، وكما يجب أن يكون–هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن ان تؤدي معناها». [2]

وأن كل لغة يُتكلم بها يحتاج المرء في فهمها إلى شيئين، أولهما: أن تعرف معاني مفردتها، وثانيهما: أن تعرف قوانينها في إفادتها للمعاني التركيبية، والأول قد تكفل به علم البلاغة، والثاني يجب أن يتكفل به علم النحو؛ فيقول: «وذلك أن لكل كلمة وهي مفردة

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص1.

[2] – المصدر نفسه، ص1.

معنى خاصا تتكفل اللغة في بيانه، وللكلمات مركبةً معنى؛ هو صورة لما في أنفسنا...والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده وتستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا كشفت ووضعت ودونت فهي علم النحو». [1]

فالنحويون إذا يقصرون بحث النحو على أواخر الكلم من الإعراب والبناء، وضيقوا واسعا، وسلكوا به طريقا منحرفة إلى غاية قاصرة، وأنهم تعرضوا لشيء من الأحكام حين اضطروا إليها لبيان الإعراب وتكملة أحكامه.

فقد فرقوا بين حروف النفي فذكروا "لا" بجانب "إن" لأنها تعمل عملها، وذكروا "كان" بجانب "ليس"، و "ما" و "إن" في باب "كان"، وذكروا "لن" في حروف النواصب للمضارع، و"لم" و "لما" في جزمه، وقد جمعوا بين "إن" و "أن" و "لكن" و "ليت" و "لعل" في باب واحد لأنها تتفق في العمل، فيقول: «"ليس" درست في باب كان لأنها تعمل عملها..."ما وإن" درستا في باب ألحق بكان لأنهما يماثلان في العمل أحياناً، "لا" درست ملحقة بكان، ثم تابعة لأن...و"لم ولما" في جزمه». [2]

وجمعوا أساليب التوكيد في العربية، وبينوا لكل نوع موضعه، من أجل توضيح أساليب العربية، وسرها في التعبير، وجعلوا للدلالة على الزمن صيغتين فقط هي الفعل الماضي والفعل المضارع، وهو ثلاثة أنواع: الماضي الحال والمستقبل.

فاختار النحاة أن يضموا ما اتُفِقَ عمله بعضه إلى بعض وإن اختلف معناه، شارحين ما يتعلق بالمعنى عند ذكر كل أداة في بابها، لأنهم رأوا أن الغلط في مقتضى العوامل أكثر وهم عليه أحرص، وليس عليهم في ذلك عيب إذ أغفلوا الكلام.

لكن إبراهيم مصطفى يرى قصور النحاة على البحث في أواخر الكلم أدى بهم للخطأ في العربية من وجهين: الأول صرفهم عما كان ينبغي لهم أن يدرسوه من سائر النحو العربي وأساليبه المتنوعة. والثاني: أنهم وفروا جهدهم على درس الإعراب، فرسموا طريقا لفظيا للنحو دون الإشارة للمعنى الذي يتبعه، فيقول: «وقد ذكرنا هذه الأمثلة لنبين أن النحاة

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص2.

[2] – المصدر نفسه، ص4.

حينٌ قَصروا النحو على البحث في أواخر الكلم قد أخطأوا في العربية من وجهين: الأول: إنهم حين حددوا النحو وضيقوا بحثه، حرموا أنفسهم وحرمونا إذا اتبعناهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة...والثاني: إنهم رسموا للنحو طريقا لفظيا، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للَّفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى....». [1]

ومنه يمكن القول أن إبراهيم مصطفى اقتصر على تعريف واحد لعلم النحو إذ أثبت كل الثبوت أن حكمه هو الأقرب إلى الإنصاف، ومنه ليعلم عن رأيه الناقد لرأي النحاة الذين حصروه في أواخر الكلم.

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص8.

الفصل الثانـي

وجهات البحث النحوي لإبراهيم مصطفى ومناقشتها

المبحث الأول: أصل الإعراب

المبحث الثاني: معاني علامات الإعراب

المطلب الأول: معاني علامات الإعراب عند القدامى

المطلب الثاني: معاني علامات الإعراب عند المحدثين (إبراهيم مصطفى)

المبحث الثالث: علامات الإعراب

المطلب الأول: علامات الإعراب الأصلية

المطلب الثاني: علامات الإعراب الفرعية

المبحث الأول: أصل الإعراب

بذل علماء العربية جهدًا كبيرًا للمحافظة على فصاحة اللغة العربية، فدرسوا أصواتها وأحصوا ألفاظها ووصفوا جملها وتراكيبها وبينوا سنن العرب في كلامها، ولكنهم أعطوا النحو من الاهتمام ما لم يعط لغيره من العلوم اللغوية، وأعطوا الإعراب من الاهتمام ما لم يعط لبابا من أبواب النحو وأصبح النحو عندهم علم الإعراب، وكأن العربية هي الإعراب، وأن الحديث عن المسائل النحوية الأولى يفرض علينا منهجيا الابتداء بالحديث عن أولى المسائل التي شغلت الطرح اللغوي، وهي مسألة الإعراب التي أحاط بقواعدها النحاة خاصة نحاة البصرة الذي كان لهم السبق في الاعتناء به قبل الكوفة بمئة عام.

لذلك «أكب النحاة على درس الإعراب وقواعده، فوق ألف عام لا يعدلون به شيئا، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه، وألقوا فيه الأسفار الطوال وأكثروا من الجدل والمناقشة في تعليله وفلسفته، حتى تركوا نحو العربية أوسع الأنحاء أسفارا وتأليفا وفلسفة وجدلا، فماذا بلغوا من كشف سر الإعراب وبيان حقيقته؟ »[1]

«أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل، فكل حركة من حركاته وكل علامة من علاماته، إنما تجئ تبعا لعامل في الجملة، إن لم يكن مذكورا ملفوظا، فهو مقدر ملحوظ ويطيلون في شرح العامل وشرطه ووجهة عمله، حتى تكاد تكون نظرية العامل النحو كله». [2]

هذا يعني أن النحاة أعطوا عناية بالغة لدرس الإعراب وقواعده إذ ذهبوا إلا أن الإعراب أثر يجلبه العامل ويقصد بذلك أنه أساس كل بحثهم إذ يطيلون في شرح العامل وشرطه ووجهة عمله، حيث يعتبرون العامل ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ من علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص ولا فرق بين أن تكون تلك العلامة ظاهرة أو مقدرة.

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص22.

[2] – المصدر نفسه، ص22.

ليس هذا فقط بل تكاد أن تكون نظرية العامل عندهم النحو كله أي أن النحاة القدماء لم يقبلوا أن يكون التكلم هو العامل، ويبرر لهذا بأن التكلم ليس حر بل هو مقيد بالقواعد والقوانين التي رسمها النحاة للعامل.

«كل علامة من علامات الإعراب فهي أثر عامل، إن لم تجده في الجملة وجب تقديره، وقد يكون هذا العامل واجب الحذف لا يصح أن ينطق به في كلام، ولكنه من المحتوم أن يقدر، وقد يقدر في الجملة عاملان مختلفان كما في إيَاكَ وَالأسدْ وسقيًا لكَ». [1]

«وقد تأثروا كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم، ورأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراد فقالوا عرض حادث لابد له من محدث وأثر لابد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدث هذا الأثر لأنه ليس حر فيه يحدث من يشاء وطلبوا لهذا الأثر عاملا متقضيا، وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها». [2]

من خلال هذا نجد أن إبراهيم مصطفى توجه بالنقد للجمهور الذين أفرطوا القول بالعامل، أنهم كانوا يبحثون عن العوامل في الجمل فإذا لم يجدوها قدروها واقدروا من التقديرات ومن أمثلة ما يقدرون:

آ: زيدًا رأيته يقولون: هو رأيت زيدًا رأيته.

ب: (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [سورة التوبة: 06] وإن استجارك أحد من المشركين استجارك.

ج: (لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) [سورة الإسراء: 100]: لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي.

---

[1] –إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص23.

[2] –المصدر نفسه، ص31.

د: (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) [سورة فصلت: 17] وأما ثمود فهديناهم هديناهم.

هـ: إياك والأسدُ أُحْذَرُكَ وأَحْذَرْ الأسد.

فكثرة التقديرات قد تتلف صياغة الجمل كما قد تتلف المعاني حيث يقول: «بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حُكم النحو، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولا باتا، وكثروا من أوجه الكلام واحتماله للأنواع من الإعراب، يقدرون العامل رافعا فيرفعون ويقدرون ناصبا فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في معنى ولا تبديل في المفهوم». [1]

ويقصد بقوله هذّا أنه قد عاب على النحاة التقدير الذي يكون بجلب كلمات لتصحح الإعراب، ولتكمل نظرية العامل، ويُسَمِّي النحاة هذا التقدير بالتقدير الصناعي، وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب، وبهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو، وأن أكبر ما يعينه على نقد نظرية النحاة في العامل أنهم جعلوا الإعراب حكماً لفضياً خالصاً، يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثر في تصوير المفهوم أو إلقاء ضِلٍّ على صورته.

«إن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة من ذلك قولهم في باب المفعول معه: إن مثل: (كيفَ أنْتَ وأخُوك) ويجوز فيه النصب على المفعولية والرفع على العطف، ثم يرون الوجه الثاني أولى ويضعفون الأول لأن الواو لم يسبقها فعل، يكون عاملا في المفعول معه والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الآخر. تقول كيف أنت وأخوكَ؟ فإذا قلت: كيف أنت وأخاك؟ فإنما تسأل عن صلة بينهما». [2]

نتوصل هنا إلى أن إبراهيم مصطفى يبين أن النحاة أقاموا نظرية العامل على أصول فلسفية كلامية غلبت على التفكير النحوي، وما رتبوه عليها من أحكام أصابت النحو بالتعقيد والصعوبة، لذلك قرر أن يهدم بنيان تلك النظرية، ويقيم عل أنقاضها نظريته الخاصَّة التي

---

[1] -إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص36.

[2] -المصدر نفسه، ص36-37.

تسيَّر النحو العربيَّ، وتختصر أبوابه، وتضع القواعد على أساس يجمع بين المعنى والإعراب.

فرغم وقوع احتمال أن إبراهيم مصطفى في إلغائه نظرية العامل، إلا أننا نلمس فضله في هذا الموضوع من خلال أمرين هما:

- أنه أبرز بوضوح نظرية العامل وآثارها السيئة على النحو.

- أنه حاول وإن لم يوفق كل التوفيق تقديم تفسير صحيح للظواهر الإعرابية وعلاماتها ليكون بديلا لنظرية العامل الملغاة.

المبحث الثاني: معاني علامات الإعراب

وهنا يتبادر في ذهننا سؤال مفاده هل لعلامات الإعراب دلالة واحدة لا تتغير، أم أن لكل علامة معنى خاص بها؟، وبمعنى آخر هل تدل العلامة الواحدة على معنى واحد، أم ليس لها دلالة محددة، وإنما يتغير معناها من جملة إلى جملة؟

ونحيل الذكر بأن هذين السؤالين شغلا فكر النحاة القدامى والمحدثين، فذهبوا بأقوال وآراء تتفق في أمور وتختلف في أخرى، وكل ورأيه وكل وموقفه.

المطلب الأول: معاني علامات الإعراب عند القدامى

ليس من الممكن الجزم بطبيعة التطور التاريخي أو تحديد الكيفية التي وصلت بها صورة علامات الإعراب في العربية على ماهي عليه، حتى أنهم توصلوا إلى تحديد معانٍ لهذه العلامات، فقد كان للنحاة القدامى سابق الأثر في تحديد هذه المعاني بداية نشير إلى الزمخشري والذي يفصل في شأن معاني علامات الإعراب، إذ يقول:

«هي الرفع والنصب والجر وكل واحد منهما علم على معنى فالرفع علم الفعالية والفاعل واحد ليس إلا وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان واسم في باب ان

والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول، والجر علم الاضافة، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبعات ينصب علم العامل على القبلين الصبابة الواحدة». [1]

إذ يرى الزمخشري أن الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية، والجر علما للإضافة، دون أن يتحاشى التوابع فهي داخلة تحت أحكام المتبوعات، إذ ينصب علم العامل على القبيلين الصبابة الواحدة، سواء في رفعها أو نصبها أو جرها.

ونشير بذلك أيضا إلى ملخص ابن مالك الذي يقول: «مدلول اعراب الاسم ما هو بعمدة، أو فضلة، أو بينهما. فالرفع للعمدة وهي مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائبه، أو شبيه به لفظا. وأصلها المبتدأ، أو الفاعل، أو كلاهما أصل. والنصب للفضلة وهي: مفعول مطلق، أو مقيد، أو مستثنى، أو حال، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به. والجر لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه. وألحق من العمدة بالفضلات المنصوب في باب: كان، وإن، ولا». [2]

أما ابن مالك فقد لخص رأي النحاة القدامى في معاني الإعراب إد يذهب إلى أن الرفع للعمدة، أي ما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به وأن النصب للفضلة أي ما يسوغ حذفه مطلقا الا لعارض والجر لما بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه.

وقد كان للأنباري أيضا رأي في ذلك ولم يخرج عما قاله ابن مالك، إذ أجمع على النحاة على أن الرفع للعمدة والنصب للفضلة، فيقول: «أجمعنا على أن المنصوب فضلة في الجملة بخلاف للمرفوع». [3]

---

[1] – موفق الدين ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرة، (د ط)، مصر، دس، ج1، ص 71-72

[2] –جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي بن مالك: شرح التسهيل، مكتبة هجر الطباعة، (ط2)، القاهرة، 1990، (ج1)، ص264-265.

[3] –أبو البركات كمال الدين ابن الأنباري : الإنصاف في المسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971، (ج2) ، ص140.

فبرغم من كل هذه الآراء والمجهودات التي قدمها النحاة القدامى في تفصيلهم لمعاني علامات الإعراب، وبرغم من اختلاف عباراتهم واختلاف اصطلاحاتهم، إلا أن المعنى واحد.

المطلب الثاني: معاني علامات الإعراب عند المحدثين

بعد عدة بحوث ودراسات كثيرة قام بها المحدثون المعاصرون، والتي من خلالها حاولوا تحديد معاني علامات الإعراب، وأهم هذه الدراسات والمحاولات نجد إبراهيم مصطفى، حيث أطال النظر في تتبع علامات الإعراب محاولا أن يستخلص منها معاني تدل عليها.

وقد اهتدى في بحثه عن تلك المعاني إلى أن الضمة تدل على معنى الاسناد في التراكيب، والكسرة تدل على الإضافة، أما الفتحة فليست بعلامة إعراب وليس لها معنى تدل عليه، وإنما هي حركة خفيفة مستحبة لدى العرب تزين آخر الاسم في التركيب عندما يمكن ذلك، فهي عندهم أشبه بالسكون في اللغة العامة، إذ يعبر عن رأيه هذا بقوله: «فأما الضمة فإنها عَلَم الأسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها. وأما الكسرة فإنها عَلَم الإضافة، والإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في كتاب محمدٍ، وكتابُ لمحمد. أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة». [1]

أ-الأصل الأول: الضمة عَلم الاسناد

ويفصل إبراهيم مصطفى في الأصل الأول من معاني علامات الإعراب فيقول: «الأصل الأول أن الضمة علم الإسناد، وأن موضعها هو المسند إليه المتحدث عنه، ونريد هنا أن نتحرى المرفوعات عند النحاة ونستقرئ أبوابها، المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل، كل واحد من هذه المرفوعات "مسند إليه" كما تعلم». [2]

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص50.

[2] – المصدر نفسه، ص53.

يرى إبراهيم مصطفى أن الضمة علامة إسناد، فوجودها على الكلمة في التركيب يدل على أنها مسند إليها أو متحدث عنها، ويؤكد أن كل مسند إليه في الجمل لا يأتي إلا مرفوعا وذلك كما في المبتدأ والفاعل ونائب فاعل، ولا داعي للتفريق بين هذه الأبواب.

وأن النحاة لم يفرقوا بين الفاعل ونائب الفاعل في الأحكام فمنهم من جعل لها بابا واحدا حيث يقول: «وما الفرق بين كُسِرَ الإناء وانكسر الإناء إلا ما ترى بين صيغتي كسر وانكسر، وما لكل صيغة من خاصة في تصوير المعنى، أما لفظ الإناء فإنه في المثالين "مسند إليه" وإن اختلف المسند». [1]

ويرى الباحث خلاف ذلك، فالفاعل شيءٌ، ونائبُهُ شيءٌ آخر، فالفاعل هو الذي قام بالفعل او اتَّصف به، أما نائبه فقد وقع عليه الفعل، فقد كانت دعوته إلى جمعهما في باب واحد لأنه نظر إليهِما على أنَّ كليهما مُسندٌ إليه، لتقليل المصطلحات النحوية والتسهيل على المتعلمين.

وكذلك في باب الفاعل والمبتدأ فإن النحاة يجعلون بينهم فروقا، ويجعلون لكل واحد حكما خاصا به، إلا ان إبراهيم مصطفى يرى عكس ذلك فيقول: «وأما الفاعل والمبتدأ، فإن النحاة يجعلون لكل باب أحكاماً خاصة؛ ولكن شيئا من الإمعان في درسهم ينتهي إلى توحيد البابين واتفاقهما في الأحكام». [2]

فالحكم الأول عندهم أن الفاعل يجب أن يتأخر عن الفعل، والمبتدأ أصله التقدم، حتى وإن جاء متأخرا فلديه حرية التقدم والتأخر عكس الفاعل، وأن تقدم المسند إليه أو تأخره "ظهر الحق" و"الحق ظهر" كلاهما جائز وصحيح عند العرب، لكن البصريين يرفضون أن يتقدم الحق وهو فاعل في "ظهر الحق"، كما يرفضون تأخر المبتدأ في " الحق ظهر" وهو مبتدأ، فيخلص إلى أن: « الحكم إذا نحوي صناعي لا أثر له في الكلام، وليس مما يُصَحَّح

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص54.

[2] – المصدر نفسه، ص54.

به أسلوب او يزيف؛ وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية المتكلفة لا يعنينا أن نلتزمه، بل نحب أن نتحرر منه». [1]

«والحكم الثاني ما يفرقون به بين المبتدأ والفاعل: أن المبتدأ قد يحذف ولا يجوز حذف الفاعل؛ وذلك فرق صنعه الاصطلاح النحوي أيضا، فإن المبتدأ لا يذكر في الجملة فيقولون هو محذوف، والفاعل لا يذكر فيقولون هو مستتر». [2]

أما الحكم الثالث في التفريق بين المبتدأ والفاعل، عدم اشتراط المطابقة بين الفعل والفاعل في الجمع والتأنيث، أما بين المبتدأ والخبر يجب أن تكون مطابقة، فيرى إبراهيم مصطفى أنه لو صُحت هذه المطابقة لكان كافيا للتفريق بين المبتدأ والفاعل فيقول: «وذلك أن المطابقة بين المسند إليه والمسند لا تجئ تبعا لأن المسند فعل او اسم، ولا لأن المسند إليه مبتدأ أو فاعل؛ بل تجئ تبعاً لتقديم المسند إليه وتأخره». [3]

«ولا يخرج عن هذا الأصل من المرفوعات إلاّ بابان، أحدهما المنادى في بعض حالاته، والثاني منصوب إنّ وأخواتها. فأما المنادى فليس بالمسند إليه، ولا بمضاف، حقه النصب على الأصل الذي قررناه، وهو منصوب في كل أحواله إلا حالة واحدة يضم فيها، وهي أن يكون –كما يقول النحاة–علمًا مفردا أو نكرة مقصودة، ونتجاوز بك اصطلاحهم، ونقول: إن المنادى إذ لم يكن مضافا كان المنتظر أن يدخله التنوين إذ لا مانع منه، ولكن التنوين يدل على التنكير، وقد يراد أن ينادى معين يقصد إليه فيدعى باسمه أو بإحدى صفاته، فإذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمه وهو النصب، اشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم، لأنها تقلب في باب النداء ألفا. وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها». [4]

المقصود من قوله إن المنادى الذي يكون علما مفردا أو نكرة مقصودة هو يأتي مضموما، وبذلك يخالف الأصل الذي وضعه إبراهيم مصطفى من أن الضمة علامة

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص55.

[2] – المصدر نفسه، ص56.

[3] – المصدر نفسه، ص56.

[4] – المصدر نفسه، ص61–62.

الإسناد، ومع ذلك لا يعدم إبراهيم مصطفى دليلا يؤكد عدم مخالفة المنادى للأصل الذي وضعه، حيث يعتبر هذه الضمة ضمة بناء وليست بضمة إعراب كما قال النحاة القدامى، ولكنه يخالفهم في السبب الذي بنيت لأجله هذا الاسم على الضم في النداء، ويرى أن الاسم في النداء كان من المتوقع أن ينون ولكن التنوين يدل على التنكير، والعلم والنكرة المقصودة يدلان على التعيين، لذلك حذف التنوين، فإذا حذف منه التنوين بقي له حكم النصب، فأشتبه بالمضاف إلى ياء المتكلم لأنها تقلب في باب النداء ألفا، إذ تقول: يا غُلامِي، و يا غلاَماَ، وقد تحذف الألف وتبقى الحركة نحو: يا غلامِ، لذلك فقروا هذا الباب من النصب والجر إلى الضم اتقاء لشبهة الإضافة إلى ياء المتكلم.

«أما النوع الثاني هو اسم إن فإنه متحدث عنه، وحقه الرفع على أصلنا الذي قررناه، ولكنه منصوب. ولا نتحرج أن نقول: إن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه، ثم تجرأوا على تغليط العرب في بعض أحكامه، وذلك أنهم لما أكثرو من إتباع إنّ بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب فلما جاء الاسم الظاهر نُصب أيضا. فقد رأيت أن اسم إن أصله الرفع، وأن رفعه صحيح جائز». [1]

إذ يشير من خلال قوله أن اسم إن والذي كم حقه أن يأتي مرفوعا وفقا لنظريته، إلا أنه يأتي منصوبا وفقا لنظرية العامل، ولا يرى إبراهيم مصطفى في ذلك خروجا عن أصله بل يرى أنه مجرد خطأ من قبل النحاة في فهم هذا الباب وتدوينه، وجرأتهم على تغليط العرب في بعض الأحكام ثم يحتج لرأيه هذا بعدة أدلة من القران والحديث النبوي والشعر، ورد فيها اسم أن مرفوعا مطابقا لأصله الذي وضعه، ومخالفا لرأي النحاة الذين جعلوا من حقه النصب لا الرفع، ويستشهد من القرآن قوله تعلى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [سورة طه: 63] فذهب النحاة يتأولون ليستنبطو من حكمهم أن اسم إن لا يكون إلا منصوبا، ويقوي ذلك عنده أن اسم إن أطرد عليه بالرفع.

أما عن غلبة النصب على اسم إن فسببه عند إبراهيم مصطفى أن العرب قد أكثرو من استخدام إن مع ضمير النصب، حتى توهموا أن الموضع موضع نصب، لذلك لما استعملوها

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص64-71.

مع الاسم الظاهر نصبو الاسم بعدها على التوهم، وبذلك يطرد الأصل الذي وضعه من أن الرفع علامة الإسناد فلا يشذ عنه شيء عنده.

ب- الأصل الثاني: الكسرة علم الإضافة

ويتحدث مصطفى إبراهيم عن الأصل الثاني المتعلق بالحركة الثانية من معاني علامات الإعراب وهي (الإضافة):

«والكسرة كما قدمنا علامة أن الاسم أضيف إليه غيره. سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة، أو بأداة. ولا تجد الكسرة في غير هذا الموضع إلا أن تكون في أتباع». [1]

ويذكر إبراهيم مصطفى في كتابه أن الكسرة علامة إضافة، بمعنى ان الاسم قد أضيف الى غيره، سواء كانت هذه الإضافة بأداة نحو: مطَرٌ من السماءِ، أم بلا أداة، نحو: مطَرُ السماءِ، ولا توجد كسرة في سواهما إلا ما كانت كسرة أو مجاورة كما في الجر على المجاورة.

وهو بذلك يوافق النحاة في الأصل ويؤكد هذا بالنقل عن سيبويه كقوله: «والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه، ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف {يعني الحرف} وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا». [2]

وبنص آخر عن المبرد وهو قوله: «هذا باب الإضافة وهي في الكلام على ضربين: فمن المضاف إليه ما تضيف إليه بحرف جر، ومنه ما تضيف اسما مثله، فأما حروف الجر التي تضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن وإلى». [3]

فبعد أن أورد المؤلف ماذكره النحاة المتقدمون في الإضافة قرر أن باب الإضافة في العربية من أكثر الأبواب شيوعًا، وأكثرها دورانا على الألسن حتى في العصر الحالي، فقد

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص72.

[2] – المصدر نفسه، ص73.

[3] – المصدر نفسه، ص73.

تحرى المؤلف ووجد الإضافة من أشبع أساليب العربية في البيان، فيقول: «والعرب يضيفون لبيان الفاعل "خَلْقُ الله" ولبيان المفعول "خَلْقُ السموات" وللمكان "ظِباءُ وجرة"، و"أسد بيشة" وللزمان "برد الشتاء"...وقد تكون الإضافة أسلوباً للبيان، كبنات الشوق، وبنات الدهر...ويضيفون إلى الجمل كثيرا». [1]

ثم أشار المؤلف إلى الإضافة إلى الجمل وما يلزم الإضافة إلى الجمل، وإلى حذف المضاف إليه، ثم أشار إلى حروف الجر، وكثرتها وتوسع العرب في استعمالها، ونيابة بعضها عن بعض. ثم خلص بعد الإشارة إلى أحكام الإضافة بقوله: «وليس يعنينا بيان هذه الأساليب وتحديد خصائصها الآن، وإنما أردنا أن نشير لك باب الإضافة على قصرة في البحث، وقلة ما فيه من أحكام.... وأداء الأغراض المتنوعة». [(2)]

فإبراهيم مصطفى أراد أن يبين لنا أن باب الإضافة قصير في البحث لم يُتناول بالقدر الكافي وأنه قليل الأحكام.

ج- الأصل الثالث: الفتحة ليست علامة إعراب

أما الأصل الثالث من معاني علامات الإعراب المتعلق بالفتحة ليست علامة إعراب فقد كان رأيه:

«أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعَلَم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب. أن الفتحة أخف الحركات، فذلك أصل مقرر عند النحاة، يتردد في كلامهم، ويجري كثيرا في جدلهم. وإذا رجعت إلى علم مخارج الحروف واستشهدت طبيعة الفتحة في نطقها، وذلك أن الفتحة القصيرة أو الفتحة الطويلة هي الألف، لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حرا، وترك مجرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكيفه، أما الضمة وامتدادها وهو الواو، فإن النطق بها يكلفك ضم الشفتين ومطهما وتدويرهما حتى تحقق نطق

[(1)] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص75.

[(2)] – المصدر نفسه، ص77.

الضمة أو الواو. وكذلك الكسرة وامتدادها، وهو الياء، تكلفك أن تكسر مجرى الهواء وتحنى طرف السان عند اللثة». [1]

أي أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، فإنه لا يرسل القول على عوانه، وإنما يحشد له من الأدلة ما يؤكد صحته، حيث يستشهد على خفة الفتحة بأدلة صوتية منها: أن الفتحة القصيرة أو الطويلة (الألف) تنطقان بإرسال النفس مع ترك مجرى الهواء مفتوحا أثناء النطق بلا عناء في تكيفه، وهذه الطريقة لنطق الفتحة بنوعيها فيها من السهولة والخفة مالا يتوفر لضمة والكسرة بنوعيها، حيث تكلف الأولى الناطق ضم الشفتين واستدارتهما، بينما تكلف أخرى تكسير مجرى الهواء وانحناء طرف اللسان عند اللثة.

«وإذا نحن عدنا إلى طبيعة السكون، رأينا السكون يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج الحرف معتمدا على الحرف، محتفظا به. ومن العرب من يميلون إلى التخفيف، فيسكنون عين الثلاثي إذا كانت مضمومة أو مكسورة، فإذا كانت العين مفتوحة امتنعوا من تسكين العين. فهذا واضح لمن شاء أن يرى أن العرب قد وفرو في بعض المواضيع من الإسكان إلى الفتح». [2]

أي أن الفتحة كذلك أخف في النطق من السكون حيث يستلزم الأخير ضغط النفس عند مخرج الحرف كما في (أبْ) مثلا، بل بإن العرب يميلون إلى التخفيف فيسكنون عين الثلاثي إذا كانت مضمومة مثل: (رُسُل، رسْل)، أو مكسورة مثل: (فَخِد، فخْد)، ويخففون بالتسكين إذا كانت عين الاسم مفتوحة مثل: (جَمَل). وهذا يدل على أن الفتحة أخف من السكون، ولو كان العكس لمضوا في التخفيف بتسكين مفتوح العين سواء بمضمومها ومكسورها، ليس هذا فحسب بل إن من العرب قد يفرون من السكون إلى الفتح في بعض المواضع كما في جمع المؤنث السالم للمفرد (فتْرة) حيث يجمع على (فَتَرات). وقد كانت العين ساكنة في المفرد، وكان يلزم من ذلك بقاؤها ساكنة كذلك في الجمع، لأن الجمع جمع تصحيح فلا تغير فيه

---

[1] -إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 78-80.

[2] -المصدر نفسه، ص82-85.

صورة المفرد من حيث عدد الحروف وحركاتها، فدل فتح العين في الجمع على خفة الفتحة مقارنة بالسكون.

«ما قرره النحاة في أوجه الوقف على المتحرك الذي قبله ساكن، قالو: إذا وقفت على كلمة قبل آخرها ساكن، جاز لك نقل حركة الإعراب إلى هذا الساكن، أما إذا كنت فتحة فليس لك ذلك. فهذه من الدلائل على ما رأينا من أن الضمة والكسرة هما علما الإعراب، وأن الفتحة ليست من علاماته، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يحبون أن تنتهي بها الكلمات في درج القول، مالم يدعهم الإعراب إلى حركة يدلون بها على معنى، أو يدعهم الوقف إلى إسكان يبث عنده النطق». [1]

أي أن كون الفتحة ليست بعلامة إعراب، فهذا أمر يحشد له إبراهيم مصطفى أدلة أخرى تؤكد صحته، فمن ذلك ما أجازه النحاة من نقل حركة الإعراب إلى الحرف الساكن الذي يقع قبل حرف الإعراب في حال الوقف إذا كانت حركة الإعراب ضمة نحو: هذا البدْر، إذ يجوز في حال الوقف نقل الضمة إلى الساكن (الدال) الذي يقع قبل حرف الإعراب (الراء) فينطق (البدُر). وكذلك الأمر إدا كانت حركة الإعراب كسرة نحو: نور البدْر، فيجوز في حال الوقف أن ينطق نور البدِر، ويمتنع ذلك النقل في حال الوقف إذا كانت حركة الإعراب فتحة نحو قولك: انظر البدرَ. فوجه الاستدلال فيما ذكر أن العرب قد فرقت بين الضمة والكسرة من جانب والفتحة من جانب آخر فاحتفظت بالضمة والكسرة دون الفتحة، وذلك لأهميتها وكونها دليلين على معنيين هما الإسناد والإضافة، ولا معنى تدل عليه الفتحة، لذا لم يحتفظ بها في حال الوقف كما فعل بالضمة والكسرة.

فمن خلال ما سبق يمكننا القول ان ما قام به إبراهيم مصطفى فهو تجديد في النحو العربي، ذلك لأنه سلك مذهبا ومنهجا يخالف ما عهده النحاة القدامى، وعليه توصل إلى نتائج مختلفة في كثير من جوانبها عما توصلوا إليه، وهذه الخطوة التي خطاها فتحت مجال للباحثين لتسيير النحو ليس إلا.

---

[1] –إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص88–96.

المبحث الثالث: علامات الإعراب الأصلية والفرعية

تعد علامات الإعراب الأصلية والفرعية من أهم أبواب النحو، التي يحتاج كثيرٌ من طلاب العلم لمعرفة حقيقتها، وأنها من أهم القواعد الخاصة في اللغة العربية الفصيحة؛ حيث تنقسم هذه العلامات إلى قسمين: العلامات الأصلية، وهي العلامات الأساسية في اللغة التي أقرها النحويون، (علامة الضم، علامة الفتح، علامة الكسر، علامة الجزم) أما العلامات الفرعية فهي تقوم بدور النائب عن العلامات الأصلية في مواضع مختلفة التي سنفصل فيها لاحقا.

المطلب الأول: علامات الإعراب الأصلية

يعرب الاسم أو الفعل غالبا بعلامات أصلية، فنجد أن كل حالة من حالات الإعراب أصلية، فالرفع علامة الضمة أو (تنوين الضم) والنصب علامة الفتحة (أو تنوين الفتحة) والجر علامة الكسرة (أو تنوين الكسر) والجزم علامة السكون.

والأصل في هذه العلامات أن تكون ظاهرة على آخر الكلمة ونفصل ذلك في الجدول التالي:

علامات الإعراب / نوع الكلمة	الضمة	الفتحة	الكسرة
الاسم المفرد	جاء الرجلُ الرَجُلُ	قرأتُ الكتابَ الكِتَابَ	ذهبتُ إلى المدرسةِ المَدْرَسةِ
جمع التكسير	جاء الرجالُ الرِجَالُ	قرأتُ القصائدَ القَصَائدَ	قمتُ ببحث حول المَدَارِسِ
الفعل المضارع	يدرسُ الطالبُ يَدرُسُ	أن تدرس خير لك تَدرُسَ	/

أما السكون: هو علامة جزم وهي مختصة بالفعل فقط، وتظهر على الفعل المضارع فقط؛ إذا سُبقَ بجازم وكان صحيح الآخر، وذلك على نحو: لم يكتُبْ الطالب الوظيفة، "يَكْتُبْ" فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره.

وتكون مقدرة في الحالات الآتية:

1- «حالة التعذر أي تعذر استحالة ظهور الحركة» [1]

ويكون هذا في آخر الاسم المقصور هو اسم معرب آخره ألف لازمة مثل: فتى، موسى عصا، وفي آخر الفعل المضارع المنتهي بألف أصلية مثل: يسعى، يبقى.

2- «حالة الثقل أي صعوبة النطق بالحركة على آخر الكلمة ويكون النطق بالحركة ثقيلا على آخر الاسم المنقوص» [2].

ونعني بهذا أن الكلمة إذا كانت منتهية بحرف من حروف العلة صار ثقيلا؛ أي: يقبل حركة الإعراب؛ لأن حركة الإعراب أساس في التركيب وهي الضمة والفتحة والكسرة مثل: قاضي، محامي

3- «حالة انشغال المحل»:

هو أن يشغل محل علامة الإعراب آخر الكلمة بما هو أقوى من العلامة، ويكون هذا في حالة إضافة الاسم الظاهر إلى ضمير المتكلم، فلو قلنا: "هذا كتابُ محمدٍ" كانت "كتابُ" خبر مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، ولكن لو قلنا: "هذا كتابِي" لكانت "كتابِي" خبر مرفوع بالضمة المقدرة على الباء للانشغال المحل... وتسمى هذه الحركة بحركة المناسبة». [3]

ونعنى بهذا أن يشغل محل علامة الإعراب في آخر الكلمة فمثلا كسرة المناسبة للياء وحركة الإعراب الثلاث بسبب حركة المناسبة فنقول: (جاء صديقي)، صديقي: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

---

[1] -سميح أبو مغلي: زاد الطلاب في بناء الإعراب، (ط1)، 1995، ص12.

[2] -المرجع نفسه، ص12.

[3] - إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص12-13.

المطلب الثاني: علامات الإعراب الفرعية (النائبة)

أطال النحاة بذكر علامات أخرى للإعراب سموها: العلامات الفرعية وجعلوها نائبة عن العلامات الأصلية، في مقابل ذلك نجد أنها لقت اهتماما بارزا عند إبراهيم مصطفى إذ أنه لا يقر بوجدها، وأن تقسيم العلامات الإعرابية إلى أصلية وفرعية من اختراع النحاة، ولم تكن هنالك من حاجة إليه.

وقد فصل دراستها على أبواب وهي على النحو التالي:

الباب الأول- الأسماء الخمسة:

هي الأسماء التي حددها علماء النحو في خمسة أسماء وهذه الأسماء هي: أبٌ، أخٌ، حمٌ، فو، ذو، ويمكن أن تسمى: بالأسماء الستة؛ لأن هناك اسماً سادساً أضيف إليها وهو "هَنٌ"، لكنه اسم نادر الاستخدام. ويقول (إبراهيم مصطفى) في هذا الشأن: «باب الأسماء الخمسة: وهي الأب، والأخ، والعم، والفم، وكلمة ذو وقد يزيدون عليها كلمة (هَنٌ) بمعنى متاع، ويسمونها الأسماء الستة يجعلون الحروف في الباب نائبة عن الحركات في الدلالة على أوجه الإعراب، فالرفع بالواو، والنصب بالألف، والجر بالياء، ونقول أنه لا حاجة إلى هذا التفصيل والتطويل وإنما هي كلمات معربة كغيرها من سائر الكلمات: الضمة للإسناد والكسرة للإضافة، والفتحة لغير هذين، وإنما مدت كل حركة فنشأ عنها لينها وسبب ذلك أن كلمتي «ذو» و«فا» وضعتا على حرف واحد». [1]

هذا يعني أن الأسماء الستة هي: أبوك وأخوك وحموكَ وهنوك وفوك وذو وهي تعرب عند النحاة بالحروف النائبة عن الحركات حيث تنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة، أما هو فيعتبرها معربة بالحركات فالضمة للإسناد، والكسرة للإضافة، والفتحة لغير ذلك.

وأما ما اعتبره النحاة حروفا تنوب عن الحركات الإعرابية فهو يراه إشباعا للحركة الإعرابية نفسها فالواو ناتجة عن الضمة، والياء عن إشباع الكسرة والألف عن إشباع الفتحة،

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص108.

وهذا الإشباع له ما يبرره في تلك الأسماء حيث أن «ذو» و«فا» موضوعتان على حرف واحد فتم إشباع الحركة الإعرابية لإكمال هذا النقص في حروفهما.

«وبقية كلمات الباب وضعت على حرفين، الأول منها حرف حلقي، وتعلم أن حروف الحلق ضعيفة في النطق، قليلة الحظ من الظهور فليس لعضل الحلق من المرونة والقدرة على النطق، وتحديد المخارج من اللسان والشفتين». [1]

هذا يعني أن بقية الأسماء الستة تم إشباع حركاتها الإعرابية لأنها على حرفين أحدهما حرف حلقي، وحرف الحلق ضعيف في النطق، قليل الحظ من الظهور.

«وليس في العربية اسم معرب بنى على حرف أو حرفين، أحدهما حلقي إلا وهذا حُكمه، ويؤنسك بهذا أن ما ينون من هذه الكلمات، أو يوصل بأل، يعرب بالحركات من غير لين بعدها». [2]

وهذا يعني أن الأسماء عند إبراهيم مصطفى تعرب بالحركات متى ما ابتعد عنها عارض النقص بالتنوين أو تعريف، ويقر إبراهيم مصطفى بأنه استقى هذا الرأي من عثمان المازني وذلك في قوله: «وما قررناه في إعراب هذه الأسماء إنما هو مذهب الإمام ابى عثمان المازني». [3]

الباب الثاني- جمع المذكر السالم:

يعرف جمع المذكر السالم بأنه كل ما يدل على أكثر من اثنين وسلم بنائه مفرده عند الجمع بمعنى سلم مفرده من التعيير بزيادة.

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص108.

[2] – المصدر نفسه، ص109.

[3] – المصدر نفسه، ص110.

يقول إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو «وأمره أهون فإن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع، والكسرة علم الجر والياء وإشباع وأغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة واكتفى بصورتين في هذا الجمع». [1]

هذا يعني أن جمع المذكر السالم الضمة علامة الإسناد فيه، والواو إشباع لها والكسرة علامة الإضافة، والياء إشباع لها، وبما أن الفتحة ليست علامة إعراب، فلذا لم يظهر لها شيء في جمع المذكر السالم، بل أشركت مع الكسرة، وهذا يوافق الأصل الذي وضعه أن الفتحة ليست علامة إعراب.

«ومما بذلك أنهم عنوا بالدلالة على الجر، وأغفلوا النصب، أن نظيره وهو جمع المؤنث السالم رُفع بالضمة وجُر بالكسرة، ثم أغفل الفتح فيه أيضا، كما أغفل في جمع المذكر السالم». [2]

من خلال هذا القول نلحظ أنه يؤكد أن جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة، ويجر بالكسرة، ولم توضع للنصب علامة فيه بل أُشْرِكَ في الكسرة مع الجر.

الباب الثالث– باب ما لا ينصرف (الممنوع من الصرف):

أما الممنوع من الصرف فإن النحاة يرونه يُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإبراهيم مصطفى يختلف معهم في ذلك؛ إذ يعتبر هذه الفتحة ليست علامة إعراب فرعيَّة، وإنما هي فتحة بناء فيقول: «جعلوا فيه الفتحة نائبة عن الكسرة، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل، وبينا أن الفتحة لم تنب عن الكسرة وإنما الذي كان، أن هذا الاسم، لما حُرِمَ التنوين أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه، وحذفها كثيرا جدًا في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة والتجأوا إلى الفتح ما دامت من هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عادوا إلى إظهار الكسرة وذلك إذا بدئت الكلمة بأل، أو اتبعت بالإضافة، أو أعيد تنوينها لسبب ما فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهت الإضافة إلى ياء المتكلم كما هو

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص111.

[2] –المصدر نفسه، ص111.

واضح، وقد عدَّ بعض النحاة الفتحة فيما لا ينصرف حركة بناء لا حركة إعراب، وهو رأي وجيه نقول به، ويؤيد ما ذهبنا إليه على أن لما لا ينصرف وللتنوين منه شأنا». [1]

ويحتج إبراهيم مصطفى عن اختلافه هذا بأن الاسم قد حرم التنوين فصار أشبه بالمضاف إلى ياء المتكلم في حال الكسر، وبما أن ياء المتكلم تحذف أحيانا لذلك لجأ العرب إلى الفتحة فرارا من هذه الشبهة بتعريف أو إضافة فإن الكسرة تعود للظهور مجددا في آخر الاسم، وهذا ما يوافق أصله الذي وضعه من أن الكسرة علامة الإضافة.

«ولم يبق من العلامات الفرعية إلا باب المثنى، ونقرر أنه قد شذ عن أصلنا ولكن باب التثنية في العربية غريب كباب العدد، إن يذكر فيه المؤنث ويؤنث المذكر، ومن توسع في درس المثنى ورأى وضع العرب له موضع المفرد وأخرى موضع الجمع تتجلى له حقيقة ما نقول، فليس يقدح شذوذ المثنى في أمر تقرر في سائر العربية واستقام في كل أبوابها». [2]

معنى هذا لم يشد من تلك الأصول التي وضعها سوى باب المثنى ويقر إبراهيم مصطفى بهذا الشذوذ ويعزوه إلى غرابة هذا الباب في العربية والذي يشبه في شذوذه باب العدد، حيث يذكر المؤنث فيه ويؤنث المذكر، وكذلك الأمر بالنسبة للمثنى حيث تعبر عنه العرب أحيانا بالمفرد وأحيانا بالجمع، لذلك لا يقدح هذا الشذوذ في صحة الأصول التي وضعها لتفسير علامات الإعراب طالما انتظمت فيها بقية الأبواب الأخرى.

من خلال تطرقنا إلى علامات الإعراب الأصلية والفرعية، نجد أن النحاة قد اتفقوا على أن العلامات الإعرابية الأصلية هي الحركة التي تلحق آخر الكلمة دلالة على موقعها في الكلام وهذه الحركات معروفة وهي الضمة، الفتحة، الكسرة، الجر، السكون.

أما العلامات الإعرابية الفرعية فكانت محظ اهتمام إبراهيم مصطفى إذ كان مخالفا، ولا يعترف بوجود علامات فرعية أو نائبة، لأنه برأيه يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعلوه معربا بالعلامات الفرعية، ففي الأسماء الخمسة يرى أنها كلمات معربة كغيرها، وإنما مُدت كل حركة، فنشأ عنها لينها، وفي الجمع المذكر السالم يرى أن الضمة فيه علم رفع والواو

---

[1] –ابراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص112.

[2] –المصدر نفسه، ص113.

إشباع، والكسرة علم الجر والياء إشباع، وأغفل الفتح؛ لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلا أن يجعل له علامة خاصة، واكتفى بصورتين في الجمع.

الفصل الثالث

الوظيفة البلاغية للإعراب والتوابع عند إبراهيم مصطفى

المبحث الأول: الوظيفة البلاغية للإعراب في بيان المعاني

المبحث الثاني: التوابع عند إبراهيم مصطفى

1-العطف

2-بقية التوابع

3-النعت السببي

4-الخبر

المبحث الثالث: مواضع أجاز فيها النحاة وجهين من الإعراب

أ-باب(لا)

ب-باب (ظن)

ج-باب الاشتغال

د-المفعول معه

المبحث الأول: الوظيفة البلاغية في بيان المعاني

اللغة العربية لغة حساسة يغلب أن يتأثر معناها بكل ما يدخل على الأساليب والكلمات من تغيير مهما كان موضعه، وأيا كان نوعه ومقداره.

«فقد سمع عن الكسائي يقول: اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد فجعل أبو يوسف يذم النحو ويقول: ما النحو؟! فقلت–وأردت أن أعلمه فضل النحو –: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتل غلامك؟ وقال له آخر أنا قاتل غلامك أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعا، فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحيى وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتل غلامك بلا إضافة فأنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد كما قال الله تعالى:﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ) [سورة الكهف: 24]. فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا، فكان أبو يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو». [1]

كما نرى فالعربية شديدة الحساسية لما يعتور الأساليب والعبارات من تغير ولذلك فإن الإعراب، والعلامة الإعرابية على الخصوص هي أداة كشف معاني الوظيفية في الجملة كالفاعلية والمفعولية وغيرها من مجموع هذه القرائن التي تعاقب في نظم الكلام، وأن رعاية هذا النظم وإتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم إلا وبيانه إلى علم النحو.

يقول (عبد القاهر الجرجاني): «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها، وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق"، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إن تخرج

---

[1] – جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، (د ط)، دار الكتب العلمية، بيرت، 1971، (ج3)، ص253.

أخرج وإن خرجت خرجت وأن تخرج فأنا خارج وأنا خارج إن خرجت وأنا إن خرجت خارج" ... ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له»[1].

فإن العلامة الإعرابية تمثل جانبا من جوانب تحديد الوظيفية النحوية أو المعنى النحوي الذي يترتب عليه تغير في الدلالة (المعنى) وبالتالي الشكل.

وفي موضع آخر نراه يؤكد على دور الإعراب إذ يقول: «قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، ولا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه» [2].

المفهوم من كلام عبد القاهر السابق هو اتفاق العلماء على أن الإعراب هو الذي يكشف عن معاني الألفاظ ولذلك فإن النحاة يتأولون كل ما يخالف الإعراب حرصا على أداء المعنى وتوضيحه وفي هذا الشأن فإن الإعراب لا يفسد المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس هذا من كلام العرب.

وكما هو معروف فإن ظاهرة الإعراب تعتمد على دعامات ألا وهي علامات الإعراب التي جاءت للفصل بين المعاني فكل واحدة من أنواعه أمارة على معنى، فالرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة.

أما إبراهيم مصطفى فقد خص كل علامة من علامات الإعراب بمعنى محدد فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء أكان هذا الارتباط بأداة

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، صححه الإمام الشيخ محمد محمود الشنقيطي، تعليق محمد رشيد رضا، (ط2)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1991، ص38.

[2] – المرجع نفسه، ص38.

أو بغير أداة، كما في كتاب محمدٍ، وكتابُ لمحمد، وأما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة. [1]

ذلك لأن العلامة الإعرابية تمثل جانبا من جوانب تحديد الوظيفة النحوية أو المعنى النحوي الذي يترتب عليه ما رأينا من تغير في الدلالة، وإهمالها أو الدعوة إلى الغائها يقوم على عدم إدراك هذا الدور الذي تقوم به، لذلك فإننا حتما نرفض هذا الاتجاه أيضا لأنه متطرف على غير هدى من بصيرة حادقة أو حسن لغوي أصيل. ولذلك فإننا نجد أن كتب النحو وغيرها مليئة بالشواهد والأدلة على أهمية العلامة الإعرابية، ونسوق هنا نموذجا لتؤكد على الدور المهم الذي تلعبه العلامة الإعرابية ولنوضح أهميتها في توضيح المعنى والدلالة عليه: من القصص المشهورة الدالة على أهمية العلامة الإعرابية للدلالة على المعنى " ما حدثنا به أبو العباس أحمد بن يحي قال: حدثني سلمة عن الفراء، فقال: كتب الرشيد في ليلة من الليالي إلى أبي يوسف: أفتنا حاطك الله في هذه الأبيات:

فـــإنْ تَرْفُقِـــي يـــا هِنـــدُ فـــالرُفقُ أيمَـــن وإنْ تخْرُقَـــي يـــا هنـــدُ فـــالخُرقُ أشْـــأمُ
فأنـــــتِ طـــــلاقٌ والطـــــلاقُ عزيمـــــةٌ ثلاثًـــا، ومـــن يخـــرقُ أعـــقُ وأظلـــمُ

فقد أنشد البيت عزيمة ثلاث، وعزيمة ثلاث بالنصب، فكم تطلق بالرفع، وكم تطلق بالنصب؟ قال أبو يوسف: فقلت في نفسي: هذه مسألة فقهية نحوية، إن قلت فيها بظُني لم آمن الخطأ، وإن قالت: لا أعلم، قيل لي: كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا؟ ثم ذكرت أن أبا الحسن علي بن حمزة الكسائي معي في الشارع فقلت: ... فدخلت على الكسائي وهو في فراشه، فأقرأته الرقعة، فقال لي: خذ الدواة واكتب: أما من أنشد البيت بالرفع فقال: عزيمة ثلاث فإنما طلقها بواحدة، وأنبأها أن الطلاق لا يكون إلا بثلاثة ولا شيء عليه، وأما من أنشد: عزيمة ثلاثا فقد طلقها وأبانها، لأنه كأنه قال: أنت طالق ثلاثا، وأنفدت الجواب، فحملت إلى آخر الليل جوائز وصلات فوجهت بالجميع إلى الكسائي. [2]

---

[1]– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص50.

[2] – جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، (د ط)، دار الكتب العلمية، بيرت، 1971، (ج3)، ص92–93.

وبناء على ما تم تقدم من هذه القصة فإن العلامات أو الحركات الإعرابية تؤثر في المعنى التركيبي خاصة، وتعطي الجملة إيجازًا بديعيا بلاغيا لا مثيل له في غير العربية والإيجاز في اللفظ مع الوفاء بالدلالة على الشيء المراد، ومن الأدلة كذلك ما يلي: قال الشاعر نجيب جمال الدين في ديوانه «الكتابة على أعمدة الشمس» [1]

وهـــــزت دمـــــاليج دل لتســـــأل مـــــاذا يحـــــاكي رنـــــين الســـــوار
كبيـــــــت بغابـــــــة خـــــــوف وريـــــحٌ وثلـــــجٌ وبعـــــضُ جمـــــار
وشـــيخٌ علـــى الجمـــر يرمـــى فقصـــفٌ ويـــا مـــا أحيلـــي بليـــل الصـــغار
وعـــاد إلـــى الهـــز زنبقهـــا الغـــض يغـــوي القصـــيد...ويغري ويغـــار

نلاحظ في هذه الأبيات التي قام الشاعر نفسه، في ديوان المطبوعات برفع كلماته، الخمس التي تعنينا، وهي الكلمات المدونة بحرف مميز. إن رفع الكلمات الخمس المرفوعة (وريح وتلج وبعض، وشيح فقصف) يؤدي معنى ليس للجر إلا أن يؤدي سواه.

وقيام الشاعر بضبط هذه الكلمات بالضم هو تلبية لحاجة الطبيعة أحسها وهو يؤدي معانيه ويوجهها إلى سواه، لأن عدم التحريك لا يمكن، لا في السياق التركيبي، ولا في السياق الدلالي للأبيات، إلا أن يفضي إلى الجر بالعطف على مجرور، أي أن ذهن المتلقي الخالي من معنى الرفع الذي عبر عنه الشاعر بالضم الظاهر، لا يذهب إلى هذا المعنى إلا إذا نبهه منشئ الكلام إليه، ودفعه دفعا للبحث عن معنى مغاير لمعنى الجر.

أي ليس لنا إلا بالرفع المعبر عنه بالضم الظاهر، إلا بالإعراب أن نفهم المعنى النحوي التركيبي الذي أراده الشاعر لكلماته المرفوعة وأبياته التي تتضمن هذه الكلمات.

سأستدل بنوع من النشر كذلك لجلاء أهمية الإعراب، وخاصة الحركات الإعرابية أو العلامات التي لها تأثير لا مناصب له في اللغة العربية وبالتالي الوفاء بالدلالة على المعنى المراد.

---

[1]– أحمد حاطوم : كتاب الإعراب، محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، (ط2) ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1992، ص92.

«بالخيال والفكر، غزا الإنسان الفضاء، أولْ ما غزاه، منذ قديم الزمان ثم بالمركبات والسوافن الفضائية، وفي العصر الحديثْ، وبما بينهما من أدوات الرصد، والاستكشاف، ومبادئ العلوم وقدر الإنسان القديم بصره إلى هذا الكون العباب، فجعل يتساءل عن هذه الأشياء المضيئة في القبة التي تظلله، ومضى يتأهل فيما يراقبه من طبيعتها وحركتها على اختلاف الليل والنهار، ومدار الفصول، فتراكمت بين يديه نظرات وحقائق وأوهام صنع منها علم الفلك الحديث بما فيه من روائع». [1]

إن قراءة بسيطة لهذا الكلام، نسقط بها إعرابه بالتسكين، أو يخالف أحكامه باللحن تظهر بوضوح أننا مع التسكين واللحن، نستمر في فهم المعنى المجمل وفهم كل معنى من المعاني النحوية التركيبية الداخلة في تكون المعنى العام.

والآن الإعراب الماثل في النص، الإعراب الشكلين هو على الدرجة من الانقطاع عن المعاني النحوية التركيبية أي عن المعنى العام للكلام.

نلاحظ ايضا من هذا النص بأن وظيفة الحركات أو العلامات الإعرابية على الخصوص لها دور مهم في تحديد المعنى النحوي، أو معنى الباب النحوي.

فكما عرفنا الإعراب فإننا نرى هنا مثال في النص: بالخيال والفكرة بالتسكين أي أن كل أبناء العربية يفهمون من قولنا بالخيال والفكرة بالتسكين، كما يفهمون بالخيال والفكر، كذلك بقية النص لغزا الإنسان الفضاء فهو عجيب لأن كثير من الجمل إذ أهمل فيها الإعراب أشتبه على السامع فهمها لاحتمالها معاني لا يميزها إلا الإعراب، أي أن النص غني بالعلامات الإعرابية من رفع ونصب وجر.

أما إذا أهملنا هذه المواضيع بالتسكين فإن المعنى أو بالأحرى مهمة تحديد المعنى ستكون قاصرة في الكشف عن الجانب الدلالي وبالتالي يكون نوع من الالتباس.

كذلك إذا نظرنا مثلا إلى قولنا: ما أحسن زيد فإننا نجد لهذه الجملة ثلاث معان تختلف باختلاف الحركات في أواخر كلماتها مع بقاء مبانيها وتركيبها اللفظي كما هي فنقول:

---

[1] – أحمد حاطوم: كتاب الإعراب، محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، ص48.

1. «ما أحسن زيداً» ننصبها ونحن نريد التعجب فيكون ذلك قائما مقام أُعجب كثيرًا لحسن زيد.

2. «ما أحسنُ زيدٍ» نرفع أحسن ونخفض زيدا، ونحن نريد الاستفهام وهي قائمة مقام قولنا أستفهم وأستفهم عن أحسن شيء في زيد.

3. «ما أحسنَ زيدٌ» نفتح وأحسن ونرفع زيدًا ونحن نريد الاستفهام أيضا وهي قائمة مقام قولنا أي شيء من الإحسان فعله زيد.

فما يمكن أن نقوله في الأخير أن ظاهرة الإعراب والعلامة الإعرابية على الخصوص لها دور مهم في تحديد المعنى النحوي لا يستطيع أحد إنكاره فالإعراب يتحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة، وهو دلالة المتكلم العربية وقارئها لإدراك وجهة المعاني ومسارها.

المبحث الثاني: التوابع عند إبراهيم مصطفى

تعتبر ظاهرة المماثلة بين الكلمات والمشكلات بينهما من الظواهر الشائعة في العربية، وما السجع والنثر والقافية في الشعر، والفاصلة في الآية إلا شواهد على ذلك، ومن المماثلة بين الكلمات أيضا المماثلة في العلامة الإعرابية والتي يسميها النحاة إتباعًا فسموا الكلمة الأولى متبوعًا، والأخرى تابعا قد قدم إبراهيم مصطفى بدراسة هذه التوابع ليبين إلى أي مدى تتفق مع الأصول التي قررها في نظريته وقد قسم التوابع إلى:

1-العطف:

أبى المؤلف أن يكون عطف النسق من التوابع، ويعيب على النحاة عده منها، فيقول: «أما عطف النسق، فإنك إذا قلت: جاء زيْدٌ وعمرو: وجدت أن الاسمين متحدث عنهما، ولو أنك أخرت الحديث أو المسند لقلت: زيدٌ وعمرو جاءا، ومن هنا استحق كل من الاسمين الرفع على الأصل الذي قررنا». [1]

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص115.

أي أنه ليس كون الاسم تابعا منافيا لكونه شارك الأول في الحكم، فإن كان الأول متحدثا عنه كان الثاني متحدثا عنه أيضا، وإن كان الأول مضاف إليه كان الثاني مضاف إليه أيضا، فتكون هذه الإضافة مثل قولك: "هذا أخو زيد وعمرو، ومال زيد وعمرو"، فتكون الإضافة في كل من الاسمين نحو قولك: "هذا أخو زيد وأخوا عمرو".

هذا بالنسبة للاسم، أما حرف العطف فقال: «وما رأيتَ في الواو العاطفة تراه في سائر حروف العطف، فمثل: "جاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو"، وكذلك هو "مال زيد لا عمرو"، وما هو بمال زيد بل عمرو، لا يفهم الكلام إلا على الإضافة، وإن تكن، بسبيل الإثبات في واحد والنفي مع الآخر». [1]

وقد دعا المؤلف بعد ذلك إلى أن تدرس معاني أدوات العطف، كما دعا إلى مثل ذلك في أدوات النفي، وأن حروف العطف الأخرى تسلك مسلك الواو العاطفة، وأن مفهوم الكلام يكون على الإضافة، حتى وإن اختلف الغرض بين الإثبات والنفي.

ويجزم قوله بأن: «باب العطف إذا ليس له إعراب خاص، وليس جديرا أن يعدَّ من التوابع، ولا أن ينفرد بباب لدرسه. هذا من ناحية الإعراب؛ أما من جهة معاني الحروف العاطفة، أو المشرَّكة ومواضع استعمالها، فهذا مكان الدرس، ولم نزل ندعو إلى دراسة الأدوات منفصلة عما أعده النحاة لها من أثر في الإعراب، وإلى توفير البحث عن معانيها وسبل استعمالها كما طلبنا». [2]

أي أنه ليس في العطف بابا خاصا ولا يعد من التوابع وليس من حقه أن يُفرد بالدراسة، ورأى أن هذه أحق الدراسات النحوية أن تُوفر عليها العناية، ومعن فيها النضر للكشف عن أسرار العربية في التعبير، ومزاياها في البيان وحسن التصوير.

---

[1] – ابراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص116.

[2] – المصدر نفسه، ص116.

2-بقية التوابع:

وهذا النوع الثاني من التوابع يشمل البدل والتوكيد وعطف البيان، فقد قسمها إلى قسمين: «الأول: تكون في الكلمة الثانية من الأول بمنزلة المكمل للمعنى، المتمم له حتى لا يفهم المعنى إلا بهما معا، وحتى يكون في الدلالة على ما يراد بمثابة عبد الله في الدلالة على مسماه، تقول استشر عاقلا نصيحا ليس المستشار أو من رغبت في أن يستشار، إلا ما أفهمت بالكلمتين عاقلا فصيحا». [1]

فالمراد بالاستشارة هنا ليس العاقل وحده ولا النصح، وإنما بجمع الصفتين معا، وهذا النوع من التوابع حكمه أن يكون للثاني ما للأول من إعراب.

«القسم الثاني: لا تكون الكلمة الثانية فيه من الأولى بمنزلة المكمل حتى لا يفهم المعنى المقصود إلا بهما معا بل يكون الأول دالا على معناه مستقلا بإفهامه والثاني دالا على المعنى الأول مع حظ من البيان والإيضاح يجيء من قرن الكلمتين إحداهما على الأخرى».[2]

وهذا يعني أن لكل معنى منهما معنى مستقل بالفهم إلا أن اقترانها يزيد الثانية بالأولى وضوحًا وتأكيدًا، ما كان ليتم لو لم يقترنا معا مثل: زارني محمدٌ أبو عبد الله، ولك أن تقف على الكلمة الأولى زارني محمدٌ، فيُفهم المعنى، او تقول: زارني أبوا عبد الله، فيُفهم نفس المعنى، وبجمعهما معاً زارني محمدٌ أبو عبد الله يزداد المعنى بياناً وتأكيدا. وهذا النوع من التوابع الحكم فيه أن يكون لهما الرفع للإسناد والجر للإضافة.

وبذلك يلخص إبراهيم مصطفى إلى أن هذه التوابع تختلف من حيث المعنى إلا أنها تستحق حكمًا إعرابيا مما ذكر أصالة لا تبعيَّة.

---

[1] – ابراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص118.

[2] – المصدر نفسه، ص120.

3-النعت السببي:

هذا النوع لا يرتبط بسابقيه وإنما يأخذ حكمه الإعرابي على المجاورة لا على أنه نعت سببي، وفي ذلك قوله: «وظاهر في هذا النوع أنه لا يرتبط بسابقيه ارتباط النعت على ما بيّنّا من قبل، فذلك يجئ من باب آخر؛ هو باب المجاورة. وكل ماعد عند النحاة نعتا سببيا فحقه أن ينفصل عما قبله، وألا يجري عليه في إعرابه...وهذا التفسير مأخوذ من قول ابن جني في توجيه ما رووا عن العرب» [1]؛ حتى وإنه لا يعتبره من التوابع، وقد استند فيما ذهب إليه إلى ما ورد عن ابن جني في توجيهه ما رُوي عن العرب، (هذا حجرُ ضبٍّ خربٍ) على أن أصله (هذا حجر ضب خرب حجره).

4-الخبر:

ويرى أنها أهم التوابع كلها والأولَى بها عن سابقيها فيقول: «هو أهم من الأقسام السابقة، كلها وأولاها أن يذكر في باب التوابع، وهو الخبر؛ ذلك أنهم إذا أرادوا أن يدلوا على أن كلمة هي عين الأولى، وأنها صفة متحققة لها أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث. ونعتمد في هذا على كلام المتقدمين من النحاة، فقد قال سيبويه: إن الخبر إنما رفع من حيث كان من المبتدأ هو هو». [2]

هنا جعل إبراهيم مصطفى الخبر تابعا من التوابع بمعنى أنه يأخذ حكم الرفع بالإتباع وليس بالأصالة كما هو عند النحاة، وهو بذلك يخالفهم في الحكم فمن ذلك استشهاده بقول سيبويه، على أن الخبر يأخذ حكم الرفع لأنه بمنزلة الشيء الواحد عن المبتدأ، أي هو بمنزلة المكمل له في المعنى، كما في التوابع وهذا مخالف لرأي النحاة إذ لا يعاملون الخبر معاملة التوابع.

ويرى إبراهيم مصطفى سبب استبعاد النحاة الخبر من التوابع «أنهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعا والخبر منصوبا في كان وليس التفسير على ما تصوروا فإن المتحدث عنه هو الذي

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص124-125.

[2] – المصدر نفسه، ص126.

سموه اسم كان والمتحدث به أو الخبر هو كان قائما فليس قائما بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه وكذلك باب (إن) رأوا المبتدأ منصوبا والخبر مرفوعا فأنكروا الإتباع وقد علمت من قبل أن الاسم في باب إن مرفوع وأنه قد ورد إتباعه على الرفع». [1]

هنا نجد أن عندهم الخبر يأتي منصوبا أحيانا والمبتدأ مرفوع كما في باب (كان) وكذلك قد يأتي الخبر مرفوعا والمبتدأ منصوبا كما في باب (إن).

ويرد إبراهيم مصطفى هذا الإشكال بأنهم قد أخطئوا في هذين البابين ففي باب كان المتحدث عنه أو المسند إليه هو الذي سموه اسم(كان) وليس الخبر ما جعلوه هم خبراء في جملة: كان زيدا قائمان فليس الخبر في هذه الجملة قائما وإنما الخبر هو جملة (كان قائما) وبذلك لا يكون الخبر (قائما) فلا يلزمه أن يتبع المبتدأ في الإعراب، أما بالنسبة لنصب اسم(إن) فسبق لإبراهيم مصطفى أن يثبت أن حكمه في الرفع في الأصل.

بهذا يكون إبراهيم مصطفى أنه قد أزال الإشكال الذي يمنع من تابعية الخبر فيصبح الخبر تابع من التوابع.

فمن خلال رأي الأستاذ فيما رآه في التوابع، فقد كان تركيزه على المعنى فقط، ففي تقسيمه ألغى بعضها وهي عطف النسق والنعت السببي وأضاف إليها الخبر، على خلاف رأي النحاة في التوابع، فالتابع عندهم هو ما شارك ما قبله في الإعراب مطلقًا.

المبحث الثالث: مواضع أجاز فيها النحاة وجهين من الإعراب

أراد المؤلف أن يكمل البحث بمسائل أجاز فيها النحاة وجهين من الإعراب، ويرى أن الأصل الذي قرره لا يتسق مع هذه الإجازة، لأنه مادامت الحركة تدل على معنى يخالفه ما تدل عليه الحركة الأخرى فإذا اختلفت الحركتان اختلف المعنى، والمتكلم إذا أراد أحد المعنيين وجب أن يأتي بالحركة التي تؤدي هذا المعنى، فليس هنا شيء يجوز فيه وجهين من الإعراب، وقد كانت بدايته ب:

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص127.

أ –باب (لا):

يرى إبراهيم مصطفى باب "لا" النافية للجنس مثالا للجهاد النحوي العنيف، فبدأها بمناقشة معنى "لا" العاملة عمل ليس عند النحاة فيقول: «يجعلونها عاملة عمل "ليس"، فيرفع بعدها الاسم، وينصب الخبر...ويجعلونها عاملة عمل "إن" فينصب الاسم بعدها غير منون ويرفع الخبر...ويجعلونها مهملة فيرفع بعدها المبتدأ والخبر». [1]

فهو يرى أن الفرق الذي بينوه لم يوجد له إثبات، فالشاهدان اللذان رووهما لإعمالها عمل "ليس" لا يفهم منهما إلا نفي الجنس، وأنه لا شاهد لهم على إعمالها، فهناك من النحاة من اتبع هذا الحكم وهناك من أنكر، وأنه بالرغم من تضارب الآراء إلا أنه لم يجد من أقوال النحاة ما يصح به التمييز بين مواضع الرفع ومواضع النصب بعد "لا". وأنه بعد مناقشته لهذه الآراء لم يتوصل إلى رأي يصل به بين حكم الإعراب ومعنى الكلام، فرجع إلى الكتاب الكريم ليعلم على استعمال هذا الحرف ومعانيه من ثم أحكامه فيقول: «تستعمل لا مع الفعل أكثر مما تستعمل مع الاسم، وتكون مع الفعل ناهية ونافية. فالناهية تدخل على المضارع وحده، ويكون بعدها مجزوما، وتجعله في باب الأمر أكثر تصرفا من فعل الأمر نفسه. والنافية تختص بالمضارع أيضا، ولا تدخل على الماضي إلا قليلا، وبشرط أن تتكرر واستعمال (لا) مع الاسم أقل من استعمالها مع الفعل كثيرا، ونجدها مع الاسم، تشابه استعمالها مع الفعل وتسايره فتجيء مفردة أو مكررة». [2]

يرى إبراهيم مصطفى أن (لا) تستعمل مع الفعل أكثر من استعمالها مع الاسم، فتكون مع الفعل ناهية ونافية، فالناهية تدخل على المضارع وحده وتجعله في باب الأمر فيكون مجزوم، مثل قولك "اقرأ" فإذا أردت النهي تقول "لا تقرأ"، والنافية تختص أيضا بالمضارع ولا تدخل على الماضي إلا قليلاً، وتكون مكررة مثل: "فلا صَدَّقَ ولا صلَّى"، أما مع الاسم فهي لا تستعمل إلا قليلا، حيث أن الاسم المنصوب بعد (لا) غير مسند إليه وليس بمضاف، وبذلك يستحق الفتحة باعتبارها أخف الحركات، والتي لا تدل على معنى إعرابي. ويعتبر هدا

---

[1]– إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص130–131.

[2] – المصدر نفسه، ص134–137.

النوع من الجملة جملة ناقصة الإسناد، فعلى الرغم من أن جملا مثل: لا ضير. ولا فوت. ولا بأس. تبدو صورا لجملة إسمية، إلا أن المتأمل لا يجد بعدها ما يُحَدثُ به عن تلك الأسماء الواقعة بعد (لا).

ذهب إبراهيم مصطفى إلى مراجعة الأقوال والآراء الخاصة ب "لا" النافية للجنس، حيث أكثر الخلاف وأطال الجدل، فراح يَعيب ويشك في كل ما قالوا، ليُعلم ببطلان هذه الآراء ففصل ووضع أحكام بديلة.

ب –باب (ظن):

عرض المؤلف في هذا الباب إلى التعليق والإلغاء في "ظن" وبقية أفعال القلوب، فيقول: «ومن الأبواب ذات الوجهيين باب ظن، فالنحاة يقررون أن أفعال القلوب من هذا الباب تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وأنها قد يعتريها الإلغاء والتعليق. والإلغاء أن يهمل الفعل فلا ينصب شيئا من المفعولين، وذلك أنه قد يتأخر عن المفعولين. أما التعليق: فهو أن يتقدم الفعل ويتأخر الاسمان، ولكن يصحبها أداة من أدوات الصدارة التي تحجب ما قبلها أن يعمل فيما بعدها. وأسلوب الكلام أن يتأخر الفعل ويتقدم الاسمان، فيجيء ترتيب اللفظ في النطق على الترتيب المعنى في النفس، وما الأدوات التي عدها النحاة معلقة للفعل عن العمل إلا دلائل على أن الكلام الثاني مستقل يقصد إلى الإخبار به، فيذكر معه ما يشهد بابتداء الكلام واستئنافه، وأنه لم يجئ بمنزلة اللحق وإن جاء فاللفظ متأخرا». [1]

يعتبر إبراهيم مصطفى باب ظن من الأبواب ذات الوجهيين، أي: التي تحتمل أكثر من إعراب، حيث أن للنحاة أحكاماً في إلغائها وتعليقها. أما عنده فلا مجال للقول بجواز الرفع والنصب فيه، ولا مجال أيضاً لتفضيل أحد الوجهين على الآخر، بل يجب الاعتماد على المعنى المراد، والذي سيؤدي بدوره إلى وجه إعرابي من الأوجه المحتملة. وفقا لذلك يمكن القول: ظننتُ زيداً ذاهباً، إذا كان القصد الإخبار بأنك تظن أمراً. ويكون الحديث بذلك عن نفسك فيكون حكم الاسمين النصب وليس متحدث عنه (مسند إليه) حتى يرفع. أما إذا كان هم القائل الإخبار عن ذهاب زيد نحو قولهم: زيد ذاهب، ثم يقول: هذا ظني، أو أظن، أو

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 144–149.

ظننت. فهنا يكون كلامان (جملتان)، وحكم الاسمين الرفع، وأسلوب الكلام أن يتأخر الفعل ويتقدم الاسمان، وبذلك يكون ترتيب اللفظ في النطق مطابقاً لترتيب المعنى في نفس المتكلم، أن يتأخر الفعل ويتقدم الاسمان، وبذلك يكون ترتيب اللفظ في النطق مطابقاً لترتيب المعنى في نفس المتكلم، وهو أمر يمكن أن يفهم أيضاً من قولهم: زيد أظن ذاهب.

أما الأدوات التي يعدها النحاة معلقة للفعل، فيعتبرها إبراهيم مصطفى دلائل على أن الكلام كلامين، وأن الثاني منهما مستقل مقصود بالإخبار عنه، ويذكر معه ما يدل على ابتداء الكلام واستئنافه، وبذلك لم يأتي في منزلة اللاحق، وإن كان في اللفظ متأخر.

ج –باب الاشتغال:

ما هو معلوم عن الاشتغال ان يتقدم اسم ويتأخر عنه العامل، هو فعل او وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظا.

أما إبراهيم مصطفى فيرى أن باب الاشتغال باب وعَّر النحاة البحث فيه وأكثروا الخلاف، فالنحاة وقفوا عند التركيب التالي "زيداً لقيتهُ"، الذي لأجله خلق باب الاشتغال، فوجدوا أن الفعل قد نصب الضمير واستوفى عمله، فليس له أن ينصب الاسم المتقدم بعدما شُغل بضميره، حيث اضطروا بحكم نظرية العامل وفلسفتهم أن يقدروا لنصب هذا الاسم عاملا محذوفا وجب حذفه، فيقول: «وتقدير الكلام عندهم: "لقيت زيدا لقيته". والفعل المقدر يسمى: "المضمر على شريطة التفسير"، والفعل المذكور في الكلام يسمى: "المشغول أو المفسر"، والضمير المتصل به يسمى: "الشاغل"، والاسم المتقدم يسمى "المشغول عنه أو المحدود"، والباب كله "باب الاشتغال"». [1]

والأصل عندهم في الاسم أنه يجوز فيه وجهان الرفع والنصب، فالرفع يمكن القول بصحته لأنه لا يحتاج إلى فعل مقدم، على خلاف النصب الذي هو بحاجته إليه، لكنه وضع تفسيرا للاشتغال بعيدا عن نظرية العامل فيقول: «أنك إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل: "زيدٌ رأيتُه" أن يكون متحدثا عنه مسندا إليه، فليس إلا الرفع، والاسم آت في

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص152.

موضعه من الكلام؛ وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سيق تتمة للحديث وبياناً له لا متحدثاً عنه، فالحكم النصب، تقول: "زيداً رأيتُه". وقد تقدم الاسم عن موضعه، وخولف به ترتيبه لغرض أو لمعنى قصد إليه المتكلم من معاني التقديم». [1]

فالاسم المتقدم في حالة النصب عند إبراهيم مصطفى سيق ليتمم للحديث وبياناً له لا متحدثا عنه، لأن الفتحة عنده ليست علامة إعراب، أما إن كان مسندا لا متحدثا عنه، لأن الفتحة عنده ليست علامة إعراب، أما إن كان مسندا إليه فحقه الرفع لأن الضمة علامة إسناد

فيفصل في الأمر ويقول: «ونحن هنا لا نرى جواز النصب والرفع وترجيح النصب بل نقول: إذا كان المعنى أن تُخبر بالفعل وتتحدث به عن فاعله فالحكم النصب، وإذا كان التحدث عن الاسم فالحكم الرفع. وبذلك قال ابن الطراوة من علماء الأندلس، فعنده أن الاستفهام بالهمزة إذا كان عن الاسم، فالرفع واجب مثل: أزيدٌ ضربتَه أم عمروا، وإذا كان عن الفعل فالنصب، نحو: أزيداً أكرمته أم أهنتَه». [2]

فقد فهم المؤلف أن مناط الأمر عند ابن الطراوة بالرفع والنصب فإذ كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع، إذا كان الاستفهام عن الفعل وجب النصب، لأنه جعلها نضير عبارته وأنه قد عُرض للتحدث عن الاسم أو الإخبار بالفعل

ومنه يمكن القول أن النحاة قد أجازوا النصب والرفع في بعض المواضع، واختاروا النصب أو الرفع في مواضع أخرى، أما إبراهيم مصطفى فيري أن الاسم المتقدم في حالة النصب سيق ليتمم الحديث وبياناً له لا متحدثا عنه، لأن الفتحة عنده ليست علامة إعراب، أما إذا كان مسندا إليه فحقه الرفع لأن الضمة علامة إسناد.

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص153.

[2] – المصدر نفسه، ص156.

د-المفعول معه:

المفعول معه: هو الاسم المنصوب بعد الواو التي بمعنى (مع)، وتسمى واو المعية. ومن الإشكالات التي تعرضت النحاة في المفعول معه، مسألة العطف والمصاحبة، بمعنى: متى يعرب الاسم التالي للواو معطوفا على الاسم الذي قبله ومتى يعرب مفعولا معه؟

يرى إبراهيم مصطفى أن تمسك النحاة بفلسفة العامل أولجهم في مأزق، فقالوا في نصب الاسم بعد الواو على المصاحبة او عطفه على الاسم السابق: «إن المفعول معه إنما يُنصَبُ بما من الفعل وشبهه سَبَقَ؛ فإذا لم يكن قبله فعل او شبهه لم يُنصب، وكانت الواو عاطفة، إذا ورد عن العرب ما هو منصوب مما لم يسبقه عامل، فإنما ذلك لأن العرب قد نوت العامل وطوته فوجب تقديره»، وينتقد النحاة فيقول: «على أنهم في سبيل الوفاء بأصلهم قد أغفلوا المعنى، وأضاعوا فرق ما بين إعراب وإعراب». [1]

فالنحاة في رأيه تمسكوا بالقواعد التي وضعوها دون الالتفات الى المعنى لأن جواز الرفع والنصب في بعض الحالات يفسد المعنى.

ويخلص في ذلك ليعطي الحكم ويقول: «وفصل القضية في هذا الباب، أنك إذا أردت معنى المصاحبة، وكانت الواو في معنى. (مع) وجب النصب، وكان ذلك سائر مع أصلنا، فإن الاسم بعد هذه الواو من تمام الحديث، ليس بمتحدث عنه ولا بمضاف أليه، فحكمه النصب. وإذا لم ترد معنى المصاحبة او المعية-كما هو النصب-فإنها واو العطف». [2]

أرى أن إبراهيم مصطفى لم يأتي بجديد في باب المفعول معه، فالمهم عنده هو المعنى.

كانت تلك بعض المواضع التي أجاز فيها النحاة وجهين من الإعراب والتي تقدم الكاتب لمناقشتها ونقدها، باعتباره أن هذه الإجازة لا تتسق مع الأصل الذي قرره والذي اعتبره بديلاً مناسباً وتوقعه أن يسهل الدرس النحوي ويقربه إلى أفهام الدارسين، وإبراز ما يراه من نقص وخلل في القاعدة النحوية.

---

[1] – إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص160.

[2] – المصدر نفسه: ص 162.

خاتمة

خاتمة:

بعد هذه الدراسة التي تناولنا فيها الجوانب العديدة لظاهرة الإعراب في كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى، التي تهدف إلى انتقاء أهم مواقفه الثائرة على النحو القديم، يمكن استخلاص أهم النتائج التي جاءت في هذه الدراسة:

- ❖ يعد كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى أول كتاب عربي ظهر في العصر الحديث، لنقد نظريات النحاة التقليدية، خاصة قضية التركيب اللغوي النحوي وتشكيل القاعدة النحوية القديمة، والدعوة إلى تعديل هذه القاعدة.
- ❖ تباينت الآراء النقدية حول كتاب إحياء النحو بين التأييد والمعارضة، سواء ارتبط ذلك بالمنهج أم بالأصول التي انتهى البحث إليها.
- ❖ نقد إبراهيم مصطفى لنظرية العامل، وإبراز آثارها السيئة على النحو، التي كانت نتيجة لتأثره بابن مضاء القرطبي، إذ اتفق معه في رفضه نظرية العامل كونه سببا في تعقيد النحو، وإن خالفة في المنهج الذي اتبعه، وأن أكبر ما يعينه في نقد هذه النظرية أنهم جعلوا الإعراب حكما لفضيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره.
- ❖ من أهم ما توصل إليه إبراهيم مصطفى بعد دراسته للنحو، البحث عن معانٍ لعلامات الإعراب، فكان رأيه:

– أن الضمة علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يُسند إليها ويُتحدثَ عنها.

– أن الكسرة علم الإضافة، والإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة.

– أن الفتحة ليست بعلامة إعراب، ولا دالة على شيء، إنما هي الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختم بها كلماتهم.

- ❖ قسم أغلب النحاة علامات الإعراب إلى قسمين أصلية وفرعية، أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فلا يعترف بوجود علامات فرعية او نائبة، لأنه برأيه يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعلوه معربا بالعلامات الفرعية.
- ❖ عمل على إعادة تقسيم التوابع، حيث ألغى بعضها وهي: عطف النسق، والنعت السببي، وأضاف إليهما الخبر، مع إنكار أوجه الإعراب في اللفظ الواحد وذلك مع لا النافية للجنس، وباب ظن وأخواتها، وباب الاشتغال والمفعول معه.
- ❖ وبالتالي تعد محاولة إبراهيم مصطفى هي الرائدة في العصر الحديث، لأنها كانت الأسبق تاريخيا من المحاولات التيسيرية الأخرى، إلى جانب الطرح الموضوعي للمباحث النحوية، وإحداث تعديلات وتغيرات وإن كان ينقصها الشمول، يبقى كتابه منبعا ينهل منه الدارسين.

وختاما نرجو أن نكون قد وُفِقنا في بحثنا هذا، إذ لا ندعي له الكمال المطلق، فلكمال المطلق له وحده سبحانه، وحسبي أنه خلاصة جهد وعناء، عسى أن أكون قد أسديتُ لغة القرآن خدمة واجبة تسبغ على أبنائها شرف الانتماء لها وفضل الاعتزاز بها، وما توفيقي إلا به سبحانه عليه توكلت وإليه أُنيب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية نافع

أولا: المصادر

1- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، (د ط)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1938.

2- أبو البركات كمال الدين ابن الأنباري: الإنصاف في المسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971، (ج2).

3- جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، (د ط)، دار الكتب العلمية، بيرت، 1971، (ج3).

4- جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة، (د ط)، دار الجيل، بيروت، (ج2)، (د ت)، ص33-35.

5- جمال الدين ابي علي عبد الله بن أحمد الفاكهي: الفواكه الجنية على متممة الأجرومية، (د ط)، دار الكتب العلمية، 1971، بيروت، لبنان.

6- ابن جني: الخصائص، تحقيق عبد الحميد هنداوي، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ج1)، 2001.

7- علي الفارس: الإيضاح العضدي، (ط1)، دار التأليف، مصر، 1969.

8- عمر بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، (ط1)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، 1999.

9- أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، (ط3)، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1979.

10- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، صححه الإمام الشيخ محمد محمود الشنقيطي، تعليق محمد رشيد رضا، (ط2)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1991.

11- موفق الدين ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرة، (د ط)، مصر، دس، ج1.

12- محمود بن عمر الزمخشري: المفصل في علم العربية، (ط1)، دار عمار للنشر والتوزيع، 2004.

13- ابن معطي: الفصول الخمسون، (د ط)، القاهرة، 1977، (ج1).

ثانيا: المراجع

14- أحمد حاطوم: كتاب الإعراب، محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، (ط2)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1992.

15- أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، (ط1)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

16- أحمد عبد الستار الجواري: نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، (ط2)، مطبعة المجمع العلمي العراقي. بغداد، 1404-1984م، -(ج1).

17- أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد حير حلواني، (ط 1)، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، 1992.

18- جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي بن مالك: شرح التسهيل، مكتبة هجر الطباعة، (ط2)، القاهرة، 1990، (ج1).

19- سميح أبو مغلي: زاد الطلاب في بناء الإعراب، (ط1)، 1995.

20- صبحي صالح: دراسات في فقه اللغة، (ط3)، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، 2009، ص117-118.

21- عامر السامرائي: آراء في العربية، (د ط)، مطبعة الإرشاد، بغداد، (د ت)

22- عباس حسن: النحو الوافي، (ط3)، دار المعارف، القاهرة، مصر، ج1، (د ت).

23- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، (ط2)، دار المعرفة الجامعية، 1999.

24- عز الدين مجدوب: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، (ط1)، دار محمد علي الحامي، تونس، 1998، ج1.

25- علي مزهر الياسري: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، (ط1)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، 1423هـ-2003م.

26- عبد الله الدايل: البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب، (ط1(، مكتبة الرشد الرياض، 1990.

27- محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، (ط1)، مطبعة السعادة، القاهرة. 2011م.

28- محمد بن الحسن الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، (ط2)، دار المعارف، 1984، ج1.

29- محمد حي مغالسة: النحو الشافي، (ط3)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997.

30- عبد الهادي فضلي: مختصر النحو، (ط7)، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، 1980.

31- عبد الوارث مبروك سعيد: في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، (ط1)، دار العالم، الكويت، 1406هـ-1995م.

المواقع والمنصات الإلكترونية:

32- محمد الجوادي (2020/3/6): إبراهيم مصطفى.. سيبويه الجديد الذي دعا إلى إحياء النحو، تم الاطلاع عليه في 2022/4/25، (نسخة إلكترونية)، رابط الموقع:

https://www.aljazeera.net/blogs/2020/3/6/إبراهيم-مصطفى-سيبويه-الجديد-الذي-دعا

الملخص

الملخّص:

تناولت هذه الدراسة "ظاهرة الإعراب" في كتاب "إحياء النحو" لإبراهيم مصطفى، وتهدف إلى الكشف عن رأيه المجدد لبعض قضايا النحو العربي القديم، ومناقشته لنظرية العامل التي رأى أنها سببٌ في تعقيد النحو، حيث تتبع علامات الإعراب محاولاً أن يستخلص منها معانٍ تدل عليها، وقد اهتدى في بحثه عن تلك المعاني إلى أن الضمة تدل على معنى الإسناد في التراكيب، والكسرة تدل على الإضافة، أما الفتحة فليست بعلامة إعراب وليست لها معنى تدل عليه، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة لدى العرب، كما درس التوابع. وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وقد تبين من خلال الدراسة أن إبراهيم مصطفى بمحاولته هذه قام بتضييق حدود البحث النحوي، بالإضافة إلى قصورها في الجوانب النظرية والتطبيقية، وتناقض معطياتها في بعض أجزائها، ومع ذلك قد نجحت في تحديث البحث النحوي وتوجيهه نحو وجهة جديدة فضلا عن أفكاره الناقدة للنحو العربي، التي دعت الباحثين إلى مقاربة التراث النحوي والكشف عن جوانب كانت مخفية منه.

Summary:

This study dealt with the "phenomenon of expression" in Ibrahim Mustafa's "Revival of Grammar", and aims to reveal his renewed opinion on some issues of ancient Arabic grammar, and his discussion of the theory of the factor, which he saw as a reason for the complexity of the grammar, where he follows the signs of expression in an attempt to draw from them meanings indicating them, and he guided in his search for those meanings that the annexation indicates the meaning of attribution in compositions, and the fracture indicates the addition, but the opening is not a sign of expression and has no meaning indicative of it, but it is a sign of expression, but it is The light movement that is desirable to the Arabs, as he studied the minions. In this study, we relied on the descriptive analytical approach. The study found that Ibrahim Mustafa, in this attempt, narrowed the limits of grammatical research, in addition to its shortcomings in the theoretical and applied aspects, and contradicted its data in some parts, yet succeeded in updating the grammatical research and directing it towards a new destination as well as his critical ideas of Arabic grammar, which called on researchers to approach the grammatical heritage and reveal aspects that were hidden from it.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة: ..... أ

مدخل
ظاهرة الإعراب عند القدامى والمحدثين

أ-عند القدامى: 8

1- سيبويه (أبي بشر بن عمر وبن عثمان بن قبرت ت180ه): 8

2- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت337ه): 9

3- ابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني ت392ه): 9

4- ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء بن علي ت 643ه): 9

5- السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ت911ه): 10

ب-عند المحدثين: 10

الفصل الأول
لمحة تعريفية حول الكاتب وماهية الكتاب

المبحث الأول: نبذة عن حياة الكاتب إبراهيم مصطفى مع عرض ملخص الكتاب 15

أ-السيرة الذاتية للكاتب: 15

ب-عرض ملخص الكتاب 17

المبحث الثاني: تقييم محاولة إبراهيم مصطفى في إحياء النحو 19

أ- أحمد عبد الستار الجواري 20

ب- علي مزهر الياسري: 20
ج- محمد أحمد عرفة: 20
د- عبد الوارث مبروك سعيد: 21
هـ- عز الدين مجدوب: 21
المبحث الثالث: حد النحو كما رسمه النحاة 23

الفصل الثاني
وجهات البحث النحوي لإبراهيم مصطفى ومناقشتها

المبحث الأول: أصل الإعراب 27
المبحث الثاني: معاني علامات الإعراب 30
المطلب الأول: معاني علامات الإعراب عند القدامى 30
المطلب الثاني: معاني علامات الإعراب عند المحدثين 32
أ-الأصل الأول: الضمة عَلم الاسناد 32
ب- الأصل الثاني: الكسرة علم الإضافة 36
ج- الأصل الثالث: الفتحة ليست علامة إعراب 37
المبحث الثالث: علامات الإعراب الأصلية والفرعية 40
المطلب الأول: علامات الإعراب الأصلية 40
أ- «حالة التعذر أي تعذر استحالة ظهور الحركة»() 41
ب- «حالة الثقل أي صعوبة النطق بالحركة على آخر الكلمة ويكون النطق بالحركة ثقيلا على آخر الاسم المنقوص» 41
ج- «حالة انشغال المحل»: 41
المطلب الثاني: علامات الإعراب الفرعية 42

الباب الأول- الأسماء الخمسة: 42
الباب الثاني- جمع المذكر السالم: 43
الباب الثالث- باب ما لا ينصرف: 44

الفصل الثالث
الوظيفة البلاغية للإعراب والتوابع عند إبراهيم مصطفى

المبحث الأول: الوظيفة البلاغية في بيان المعاني 48
المبحث الثاني: التوابع عند إبراهيم مصطفى 53
1- العطف: 53
2- بقية التوابع: 55
3- النعت السببي: 56
4- الخبر: 56
المبحث الثالث: مواضع أجاز فيها النحاة وجهين من الإعراب 57
أ -باب (لا): 58
ب -باب (ظن): 59
ج -باب الاشتغال: 60
د-المفعول معه: 62
خاتمة: 64
قائمة المصادر والمراجع: 68
الملخّص: 72
فهرس الموضوعات 75